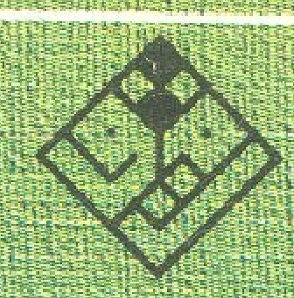


المشروع القومى للترجمة

جون لوك

رسالة فى التسامح

ترجمة
منى أبو سنه

تقديم و مراجعة
مراد وهبه

28

المجلس الأعلى للثقافة
المشروع القومى للترجمة

جون لوك

رسالة في التسامح

ترجمة
منى أبو سنه

تقديم ومراجعة
مراد وهبه

جـون لـــوك

رسالة فى التسامح

ترجمة : منى أبوسنه

تقديم ومراجعة : مراد وهبه

الناشر : المجلس الأعلى للثقافة

الطبعة الأولى ١٩٩٧

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية :

الترقيم الدولى :

تقديم الكتاب

مراد وهبه

وُلد جون لوك في سمرست بانجلترا عام ١٦٣٢ ومات في اسكس عام ١٧٠٤ . التحق بمدرسة وستمنستر ومكث بها ست سنوات يتلقى اللغات القديمة . ولما بلغ العشرين دخل جامعة أكسفورد وقضى بها ست سنوات يتابع الدراسات التي تفضي إلى الكهنوت . وفي عام ١٦٦٦ اتصل باللورد شافتسبري وهو رجل دولة . كان مهموماً بالشقاق الديني الذي كان سائداً في أوربا على الإطلاق وفي انجلترا على التخصيص ، وكان مؤثراً في بلاط تشارلس الثاني ، وكان كل منهما ملتزماً بالتسامح مع تباين الغاية من هذا الالتزام : الأول من أجل الكاثوليك والثاني من أجل البروتستانت . ومن هنا ، نشأت العداوة بينهما إلى الحد الذي فيه حاول شافتسبري منع الكاثوليكي جيمس الثاني من خلافة تشارلس الثاني . وبسبب هذه المحاولة توقع شافتسبري الاعتقال ففر إلى هولنده عام ١٦٨٢ . وحيث كان لوك ملازماً لشافتسبري فقد فرّ بعده إلى هولنده لاتهامه بالتورط في مؤامرة شافتسبري . وفي منفاه كتب لوك «رسالة في التسامح» بتحريض من صديقه شافتسبري . حررها باللاتينية ونشرها خلواً من اسمه في عام ١٦٨٩ . وكان يقصد التسامح الديني بمعنى «إنه ليس من حق أحد أن يقتحم ، باسم الدين ، الحقوق المدنية والأمور الدنيوية» . ولهذا ، فإن «فن الحكم ينبغي ألا يحمل في طياته أية معرفة عن الدين الحق» ؛ ومعنى ذلك أن التسامح الديني يستلزم ألا يكون للدولة دين لأن «خلاص النفوس من شأن الله وحده . ثم إن الله لم يفوّض أحداً في أن يفرض على أي إنسان ديناً معيناً . ثم إن قوة الدين الحق كامنة في اقتناع العقل ، أي كامنة في باطن الإنسان(١) . وبسبب هذه الأفكار هوجم لوك فألف رسالة ثانية في التسامح في يونيو ١٦٩٠ ، ورسالة ثالثة في يونيو ١٦٩٢ .

وقد طوّر جون ستيوارت مل[٢] مفهوم التسامح فى كتابه المعنون «عن الحرية» (١٨٥٩) ؛ إذ ارتأى أن التسامح يمتنع معه الاعتقاد فى حقيقة مطلقة ، أى تمتنع معه الدوجما dogma . يقول «إن الحرية الدينية تكاد لاتمارس إلا حيث توجد اللامبالاة الدينية التى تنبذ إزعاج سلامها بالمنازعات اللاهوتية . وحتى فى البلدان المتسامحة ثمة تحفظات على التسامح لدى معظم المتدينين . فالإنسان قد يحتمل الانشقاق إزاء أسلوب الكنيسة ، ولكنه لن يحتمل التسامح إزاء الدوجما ، ومن ثم ليس فى الإمكان نقد الدوجما من أصحاب الدوجما . ومعنى ذلك أن الدوجما سلطان وارد من مصدر غير عقل صاحب الدوجما . ولهذا ، فليس أمام الدوجماطيقى سوى أحد بديلين : إما أن يقول «أنا أومن لأتعقل» أو يقول «أنا أومن لأنه غير معقول» .

وقد تبلور سلطان الدوجما فيما يُسمى بعلم العقيدة ، وهو العلم الذى يحتوى على كل مايُلزم المؤمن بعقيدة معينة . فنشأ ، على سبيل المثال ، علم اللاهوت فى المسيحية وعلم الكلام فى الإسلام . ووظيفة كل منهما تحديد بنود الإيمان ، ومن ثم فأنت لاتكون مؤمناً إلا إذا التزمت هذه البنود ، وإن لم تلتزم فأنت كافر تستحق التأديب كحد أدنى والقتل كحد أقصى . وقد مارس كل من علم اللاهوت وعلم الكلام وظيفة التكفير . فكُفّر جليليو وقُتل جيوردانو برونو ، وكفر ابن رشد وقتل الحلاج . بل إن المذاهب المسيحية كفرت بعضها البعض ، وكذلك فعلت الفرق الإسلامية .

وفى عام ١٩٦٥ ، صدر كتاب بعنوان «نقد التسامح الخالص» . والعنوان ينطوى على ملامح من عنوان كانط «نقد العقل الخالص» (١٧٨١) . فإذا كانت الغاية من نقد العقل ، عند كانط ، الكشف عن «الوهم» الكامن فى عقل الإنسان الذى يدور على توهم قدرة هذا العقل على «اقتناص» المطلق ،

فالغاية من نقد التسامح الكشف عن «الوهم» الكامن فى الأنظمة السياسية التى تزعم أنها تتسم بالتسامح وهى ليست كذلك . والكتاب يحتوى على مقالات ثلاث حررها ثلاثة فلاسفة . المقالة الأولى بقلم روبرت بول فولف وهو من أنصار الفلسفة التحليلية وحُجّة فى فلسفة كانط ورافض لفلسفة هيجل . والمقالة الثانية بقلم بارنجتون مور وهو رافض للفلسفة باعتبارها نوعاً من العبث الذى ينطوى على خطورة . والمقالة الثالثة بقلم هربرت ماركوزه وهو حجة فى فلسفة هيجل ، ورافض للفلسفة التحليلية . وقد اتفق الثلاثة على تناول قضية التسامح من أجل الكشف عن مكانتها فى المناخ السياسى السائد . ومع تباين آرائهم إلا أنهم متفقون على أن التسامح ، نظرياً وعملياً ، ما هو إلا قناع يُخفى حقائق سياسية تتسم بالرعب والفزع .

تفصيل ذلك :

يرى فولف أن النظرية اللبرالية الكلاسيكية التى أسسها جون ستيوارت مل ليست صالحة لهذا الزمان ، ذلك أن مِل يقرر أن الفرد سلطان ذاته طالما لم يُحدث ضرراً للآخر . وإذا أحدث ضرراً فالمجتمع له الحق فى التدخل . أما الآن فالديمقراطية التعددية ، من حيث هى أعلى مراحل تطور الرأسمالية ، مؤسسة على تعارض المصالح بين الجماعات الاجتماعية ، وعلى تفوق جماعة على الجماعات الأخرى بحيث يمكنها فرض رأيها على الحكومة ، ومن ثم تنتفى العدالة وينتفى التسامح . وليس فى إمكان الديمقراطية التعددية إصلاح الحال لأنها عاجزة عن رؤية الشرور الناجمة عن النظام السياسى برمته . والنتيجة التى ينتهى إليها فولف ضرورة مجاوزة الديمقراطية التعددية مع ما تزعمه من تسامح .

أما بارنجتون مور فيدافع عن النظرية القائلة بأن الرؤية العلمانية والعلمية صالحة لفهم الأمور الإنسانية ، ويقصد بهذه الرؤية كل ما يستند إلى البرهان والبداهة . وتأسيساً على ذلك ، يتناول بارنجتون كمحور لمقالته مهمة المثقف . ومهمته ، في رأيه ، ليست فى الالتزام بأية نظرية سياسية ، أو بأى نضال ، وإنما فى البحث عن الحقيقة وإعلانها . وحتى لو كانت الاهتمامات السياسية تسمح بتحديد الحقيقة التى يبحث عنها المثقف إلا أن هذه الحقيقة التى يكتشفها غالباً ما تكون مدمرة لهذه الاهتمامات . وفى عبارة أخرى يمكن القول بأنه إذا ارتأى المثقف أن الموقف الراهن يعبر عن كبت وقهر فإن عليه نقده نقداً مدمراً . وهذا الواجب يلازمه التنويه بالأوهام وأنواع النفاق لدى أولئك الذين يرفعون شعار الحرية لتدعيم النزعة الوحشية للموقف الراهن . والقول بأن الأسلوب العلمى فى تناول قضايا المجتمع يفضى بالضرورة إلى التسامح تجاه النظام القائم ، أو أنه يحرم المثقف من البصيرة فى فهم هذه القضايا – هو قول يتسم بالسخف والافتراء . ومع ذلك ، فالعلم ليس فوق النقد لأن العلم متسامح مع نقد العقل ، ولكنه ليس متسامحاً مع اللامعقول على نحو ما يرى بارنجتون مور .

أما المقالة الثالثة والأخيرة لماركوزه فهى تدور على ضرورة محاربة إيديولوچيا التسامح التى هى فى الحقيقة إيديولوچيا تحافظ على الوضع القائم المستند إلى الظلم والتفرقة . ولهذا ، فإن ماركوزه يدعو إلى ما يسميه «التسامح المُفرّق» ، ومعناه أن التسامح ليس هبة من السلطة القائمة لأن هذه السلطة عبارة عن طغيان الأغلبية على الأقلية . ولهذا فإن الأقلية هى وحدها القادرة على اختراق الطغيان من أجل تأسيس مجتمع حر .

خلاصة القول ، عند الفلاسفة الثلاثة ، أن التسامح ينطوى على نقيضه وهو عدم التسامح . وهذه هى إشكالية التسامح ، وقد طرحتها فى المؤتمر الإقليمى الأولى للمجموعة الأوروبية العربية للبحوث الاجتماعية الذى نظمته وعقدته فى القاهرة فى نوفمبر من عام ١٩٨١ تحت عنوان «التسامح الثقافى» . وبسبب هذا العنوان كان ثمة تخوف من عقد هذا المؤتمر بدعوى أن تناول قضية التسامح يستلزم بالضرورة تناول قضية التعصب . بيد أن هذا التخوف قد زال بحكم ضرورة مواجهة التعصب . وقد أشرتُ إلى شىء من هذا القبيل فى الجلسة الافتتاحية ، إذ قلت موجهاً حديثى إلى أعضاء المؤتمر :

«أنتم مكلفون ، بفضل ما تتمتعون به من مكانة أكاديمية ، بمهمة التفكير نقدياً فى قضية ليست جديدة ، ومع ذلك لها أهمية خاصة فى العالم الحديث لسببين :

السبب الأول : أن القضية المختارة [التسامح الثقافى] تتجاوز التناول التقليدى للتسامح على أنه دينى فحسب .

والسبب الثانى : أن هذه القضية هى المدخل الرئيسى إلى تقدم المجتمعات . ومع ذلك ، فأنا أعتقد أن هذا المؤتمر سيواجه مفارقات عديدة . فمثلاً التسامح اللامحدود يدمر التسامح . ثم إنه من المعروف تاريخياً أن الابدا ع إفراز من التعصب»(٣) .

والسؤال ، إذن :

هل فى الإمكان رفع المفارقات وما تنطوى عليه من تناقض ؟ جواب هذا السؤال يستلزم العودة إلى الجذور ، ولكن أية جذور ؟ هل هى جذور التسامح أم جذور عدم التسامح ؟

أعتقد أن العودة المطلوبة هى العودة إلى جذور عدم التسامح أو بالأدق التعصب لأنه هو الذى كان سائداً ولايزال . فالإنسان البدائى هو الذى ابتكر فكرة «التابو» . والتابو يعنى أن ثمة أشخاصا أو أشياء غير حية قد عُزلت عن العالم وأصبحت «مقدسة» ؛ أى غير قابلة للنقد وإلا فالتعذيب أو الموت لمن يجرؤ على النقد . ومن هذه الوجهة فإن التابو ينطوى على أمر مطلق بالمعنى السلبى ، أى «لاتقتل» ، ومن ثم فأساس التابو هو الفعل الممنوع(٤) .

وإذا طرحنا هذه الأفكار فى إطار التاريخ البشرى نحصل على الآتى : «التعصب هو النتيجة الحتمية لمفهوم التابو» .

تفصيل هذه العبارة :

كان العقل اليونانى حراً فى التفكير فى الكون كما يحلو له ، وكان حراً فى رفض التأويلات التقليدية ، وكان حراً فى البحث عن الحقيقة غير مقيد من أية سلطة خارجية . ومع ذلك فقد قيل لبروتاغوراس أن يطرح أفكاره فى المحكمة ، وأُعدم سقراط ، وكانت حياة أرسطو معرضة للخطر .

وفى الحقبة المسيحية كان التعصب سائداً . فقد تنوعت وتعددت محاكم التفتيش . من أهمها محكمة التفتيش الملكية فى إسبانيا ، ومحكمة التفتيش المقدسة فى روما . اختصت الأولى بالنظر فى الهراطقة فى خليج ايبريا ، وفى المستعمرات الأمريكية . وامتدت الثانية حتى شملت كل أوروبا ، وأحرقت من شمال أوروبا جان دارك ، ومن جنوبها جيوردانو برونو .

وفى الحضارة الإسلامية انقسمت المعتزلة إلى عشرين فرقة وكل فرقة كفّرت الأخرى . وكفّر الغزالى كلاً من الفارابى وابن سينا ، واتُّهم ابن رشد بالإلحاد وأُحرقت كتبه لأنه دعا إلى تأويل النص الدينى .

والسؤال إذن :

ما هى أسباب التعصّب ؟

إبستمولوجياً التعصب وليد الدوجماطيقية ، وسوسيولوجيًا التعصب وليد التناقض بين الوضع القائم Status quo والوضع القادم Pro quo . بيد أن ذلك لا يعنى انفصالا بين الإبستمولوجيا والسوسيولوجيا ، إذ هما متضايفان ومتلازمان .

كيف ؟

أى دوجما هى مطلق عينى يمكن أن يكون أساساً للمجتمع . وبهذا المعنى فإن أى نظام اجتماعى يرقى إلى مستوى المطلق فإنه يتعصب ضد أى اتجاه ينشد تغيير الوضع القائم بدعوى أن الدوجما تكون فى أزمة فى لحظة نقدها . إذا نظرت إلى الإصلاح الدينى فى القرن السادس عشر أدركت ، فى الحال ، العلاقة العضوية بين الدوجما وتجميد الوضع القائم . لقد كان الإصلاح الدينى بتراً للتراث الكنسى الذى كان من صياغة الدوجماطيقيين فى المجامع المسكونية الكبرى . وعندما فكك الإصلاحيون الدوجما الكنسيّة تفكك أساس المجتمع ، وبزغ المجتمع البرجوازى كبديل عن المجتمع الإقطاعى . ولهذا قيل إن «الروح الرأسمالية» كانت سابقة على النظام «الرأسمالى» بسبب الإصلاح الدينى . بيد أن الرأسمالية ، فى تطورها ، واجهت نفس ما واجهته الكنيسة إذ تحولت إلى دوجما . وإذا قرأت كتاب كيرك رسل «العقل المحافظ» أدركت أنه منفستو اليمين الجديد فى أمريكا اليوم . يقول كيرك «إن ماهية المحافظة الاجتماعية تقوم فى الحفاظ على التراث الأخلاقى للبشرية . لذلك ، فإن المحافظين يوقرون حكمة السلف ، ويتشككون فى أى تغيير حادث». ثم يستطرد طارحاً ستة قوانين

للفكر المحافظ أولها الاعتقاد فى أن قصداً إلهيًا يحكم المجتمع ، وأن المشكلات السياسية فى أساسها مشكلات دينية(٥) . وبهذا المعنى فإن المحافظة تعادل الدوجماطيقية ؛ لأن المحافظة تبزغ من تأسيس المجتمع على الدوجما الدينية ؛ أى على المطلق . ولأن الدوجماطيقية في حد ذاتها هى مطلقية ، والمطلقية بدورها هى نظرية الاستبعاد ، فالمطلقية تفضى بالضرورة إلى تعصب بلا حدود .

والسؤال ، إذن :

ما العمل للقضاء على هذا التعصب بلا حدود ، أو على الأقل ، ما العمل لتخفيف وطأته ؟

ثمة محاولات للتغلب على هذا التعصب بلا حدود وذلك بنقده فى مستوى الوعى ، وذلك ببيان أنه نظام دوجماطيقى مغلق وخاطئ . بيد أن هذه المحاولات محكوم عليها بالفشل فى أغلب الأحوال لأنها لا تكشف عن الخلفية الحقيقية للتعصب . فالخلفية الحقيقية هى القوى اللامعقولة الخفية ، وأعنى بها «التابو» أو الممنوع غير القابل للنقد ، والمتجذر فى «اللاوعى الجمعى» .

والسؤال ، إذن :

أين يقع التسامح ؟

إنه يقع فى الفترة الانتقالية من مطلق إلى آخر . إن الـ «إيّات» isms تتحول إلى «لا إيّات» de-isms أى نفى الـ «إيّات» من أجل البحث عن «إيّات جديدة» re-isms وفرصة التسامح ليست في الـ «إيّات» أو الـ«إيّات الجديدة» وإنما هى فى فترات «اللا إيّات» .

والسؤال العمدة إذن :

هل فى إمكان فترة «اللاإيّات » أن تكون دائمة ؟

الهوامش :

1) Locke, **A Letter concerning toleration The liberal Arts**, Press New York 1960, p.17-18.

2) Max Lerner, **Essential Works of J.S Mill**, Bantam Books, New York, 1960, p.17-18 .

(٣) مراد وهبه (المحرر) ، **التسامح الثقافى** ، الأنجلو الأمريكية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

(٤) إن التابو الخاص بالإنسان المتوحش البولينيزى ليس بعيداً عما كان متصوراً من ذى قبل . فالممنوعات الأخلاقية والتقليدية التى تحكمنا لها علاقة جوهرية بهذا التابو البدائى . وتفسير التابو قد يلقى ضوءاً على الأصول الغامضة للأمر المطلق .

Freud, **Totem and taboo**, Routledge, 1960. p.22 .

5) R.Kirk, **The Conservative Mind**,3rd, U.S.A. 1960. p,6-7 .

ترجمة الكتاب

منى أبو سنه



سيدى الموقر ،

حيث إنك تشعر بالغبطة لأنك تتساءل عن أفكارى الخاصة بالتسامح المتبادل بين المسيحيين المختلفين فى مللهم ، فأنا من أجل ذلك أجيبك بلا تحفظ وهو أننى أنظر إلى التسامح على أنه العلامة المميزة للكنيسة الحقة . فالبعض يتباهى بقدم الأماكن والألقاب ، أو بعظمه الطقوس ، والبعض يزهو بصلاح إيمانه ، بينما يفاخر الجميع بما يعتقدون أنه الإيمان الحق الذى لايشاركهم فيه أحد . هذه كلها وغيرها مما على شاكلتها إنما هى علامات على شهوة البشرة فى تسلط كل منهم على الآخر أكثر مما هى علامات على حب كنيسة الله . فلنسلم بأن لكل فرد الحق فى التوجه نحو كل هذه الأمور ، لكنه إذا تجرد من المحبة والتواضع وإرادة الخير للبشرية بمن فيها من غير المسيحيين فإنه ، فى هذه الحالة ، لا يمكن أن يكون مسيحياً حقاً . قال المسيح لتلاميذه : «ملوك الأمم يسودونهم والمتسلطون عليهم يُدعون محسنين . وأما أنتم فلستم هكذا» (لوقا : ٢٥ ، ٢٦) . أما وظيفة الدين الحق فهى مختلفة تماماً . فالدين الحق لم يتأسس من أجل ممارسة الطقوس ولا من أجل الحصول على سلطة كنسية ، ولا من أجل ممارسة القهر ، ولكن من أجل تنظيم حياة البشر استناداً إلى قواعد الفضيلة والتقوى . فكل إنسان يحمل شعار المسيح ينبغى عليه ، أولاً وقبل كل شىء ، أن يشن حرباً على شهواته ورذائله . وذلك لأنه من العبث أن تكون مسيحياً دون أن تكون حياتك مقدسة وأن يكون سلوكك طاهراً ، وأن تكون رقيقاً ومتواضعاً : «ليتجنب الإثم كل من يُسمى اسم المسيح» (تيمو ١٩:٢) . وكما قال المسيح لبطرس «وأنت متى تحولت إلى الإيمان ثبت أخوتك» (لو ٣٢:٢٢) . فمن الصعب على إنسان لا يكترث بخلاصه الروحى أن يقنعنى باهتمامه البالغ بخلاصى ،

فأمر محال على أولئك الذين تخلو قلوبهم من الديانة المسيحية أن يكرسوا أنفسهم بإخلاص وحميّة لتحويل الآخرين إلى المسيحية . وإذا كانت البشارة والرسول موثوقاً فيهما فإنه لا يمكن لإنسان أن يكون مسيحياً دون محبة وبدون الإيمان الذى لا يؤثر بالقوة بل بالمحبة . والآن أنا أسأل ضمائر أولئك الذين يضطهدون ويعذبون ويدمرون ويقتلون بحجة الدفاع عن الدين . هل هم يفعلون كل ذلك وقلوبهم مملوءة بالصداقة والطيبة ؟ وإذا كان جوابهم بالإيجاب فأنا لن أعترف بذلك إلا عندما أرى أولئك المتعصبين الشرسين يقوّمون أصدقاءهم ومعارفهم عندما يعصون قواعد البشارة ، وإلا عندما أراهم يحاربون بالنار والسيف أعضاء ملتهم الذين تلوثوا بالرذائل ، والذين هم معرضون للعقاب الأبدى بسبب عدم طهارتهم ، وإلا عندما أراهم يعبرون عن حبهم ورغبتهم فى خلاص نفوسهم وتحملهم لآلامهم وتحملهم لجميع ألوان القسوة . فإذا كانوا يزعمون أنهم يجردونهم من ممتلكاتهم ويذيقونهم العذاب والجوع فى سجون قميئة ويقتلونهم فى نهاية المطاف ، كل ذلك استناداً إلى مبدأ المحبة وإلى محبتهم لأرواح هؤلاء ، أقول إنهم إذا كانوا يفعلون كل ذلك من أجل أن يكونوا مسيحيين وأن يطمئنوا على خلاصهم ليس إلا ، لماذا إذن يمارسون الدعارة والاختلاس وإيذاء الآخرين وكل ألوان الشرور ، على حد قول الرسول بولس (رومية : ١) ، بحيث استمرأوا ارتكاب الإثم الشيطانى لكى يسيطروا على رعاياهم وشعوبهم . فمثل هذه الأمور وما شابهها مناقضة تماماً لمجد الله ولطهارة الكنيسة وإخلاص النفوس ، بل إن تناقضها أشد من تناقضها مع الانشقاق على أى قرار كنسى أو مع الانفصال عن العبادة الجماعية حتى ولو كان أسلوب الحياة نقياً . لماذا إذن هذه الحمية المشتعلة تجاه الله والكنيسة وخلاص النفوس ؟ أقول لماذا هذا الاشتعال المتأجج بالنار وبوقود من العيدان ، (وأنا أقصد

هنا حرفية هذه الألفاظ) ، وتجاهل الرذائل والشرور ، التى يقر الكل بأنها متناقضة تماماً مع المسيحية ، وتركها بلا عقاب والتوجه بكل قوة نحو إقامة الطقوس أو تأسيس الآراء التى غالباً ما تدور على أمور دقيقة ومتشابكة والتى تفوق قدرة الفرد العادى على الفهم ؟ مَنْ مِنْ أولئك الذين يَدعون إلى مثل هذه الأمور يكون على حق ومن منهم يكون متهماً بالانشقاق أو الهرطقة ، سواء كان من أصحاب السلطة أو من أصحاب الآلام ؟ سنعلم الإجابة عندما تنظر المحكمة فى أسباب انشقاقهم . إن كل مَنْ يتبع المسيح يؤمن بعقيدته ويتحمل آلامه حتى إذا تخلى عن والديه وانفصل عن المجالس العامة والاحتفالات القومية أو تنازل عن أى شيء وأى شخص . أقول إن هذا الإنسان لن يُتهم بالهرطقة . وعلى الرغم من أن الانقسامات القائمة بين الملل هى العائق الدائم أمام خلاص النفوس ، فإن الزنا والنجاسة والانحلال والوثنية وأمثال هذه الأمور هى من أعمال الجسد . وقد قال الرسول بولس بوضوح إن الذين يفعلون مثل هذه الأمور لا يرثون ملكوت السموات (غلاطية ٥) . ولهذا فإن مَنْ يحرص على ملكوت السموات ويعتقد أن من واجبه التبشير بذلك بين الناس عليه أن يجتث هذه اللا أخلاقيات من جذورها بكل ما أوتى من جهد بدلاً من أن يجتث جذور الملل . ولكن إذا فعل عكس ذلك وكان قاسياً ومتعصباً تجاه أولئك الذين يخالفونه الرأى ، وكان منغمساً فى مثل هذه الأخلاقيات التى لا تليق بأى مسيحى ، فإنه مهما تحدث عن الكنيسة فإنه يدلل بأفعاله على أنه يتحدث عن ملكوت آخر غير ملكوت السماوات .

وأنا أعتقد أن أى إنسان يتصور أنه مهيأ لإنزال العذاب بإنسان آخر بدعوى أنه ينشد خلاص نفسه ، فإن مثل هذا الإنسان يبدو غريباً عنى وعن

أى شخص آخر . ومن المؤكد أنه لايوجد إنسان يعتقد أن مثل هذا الفعل يصدر عن المحبة أو إرادة الخير .

وإذا زعم أى إنسان أنه ينبغى استخدام السيف والنار لإجبار الناس على اعتناق عقائد معينة ، والانتماء إلى عبادات وطقوس معينة بغض النظر عن «الجانب الأخلاقى» ، وإذا حاول أى إنسان أن يحول الآخرين إلى عقيدته وأن يجبرهم على الاعتراف بما لايؤمنون به بدعوى أن عقيدتهم كاذبة ، وأن طقوسهم لايسمح بها العهد الجديد ؛ إذا حدث ذلك فمن المؤكد أن مثل هذا الإنسان ينشد تجمعاً ضخماً يشاركه نفس العقيدة . ولكن أن يكون مقصده تأسيس كنيسة مسيحية حقيقية فهذا ما لا يصدقه عقل . ولهذا ليس من المستغرب على هؤلاء الذين لا يدافعون عن انتصار الدين الحق وعن كنيسة الله أن يستخدموا الأسلحة التى لا تنتسب إلى النضال المسيحى . فإذا كانوا يريدون بحق الخير لنفوس الناس مقتدين فى ذلك بأمير السلام ، كان لزاماً عليهم اقتفاء أثر خطواته واتخاذه مثالاً لهم عندما أرسل جنوده لإخضاع الأمم وضمهم إلى كنيسته . ولم يكن ذلك بالسيوف أو بأية أدوات أخرى من أدوات العنف ، ولكنه كان مسلحاً بسلام العهد الجديد والأسوة الحسنة . ذلك كان منهجه . وإذا اقتضى الأمر استخدام العنف فى تحويل غير المؤمنين أو استخدام الجنود المسلحين لإرغام فاقدى البصيرة والمعاندين بتحويلهم عن أخطائهم بقوة الجند المسلحين ، فنحن نعرف أنه كان من السهل على المسيح أن يستخدم ، فى إنجاز هذه المهمة ، كتائب من جنود السماء ، عددها يفوق ما يكون ميسوراً لكنيسة واحدة مهما تبلغ من القوة ومهما يكن لديهم من فيالق .

إن التسامح بين أولئك الذين يعتقدون عقائد مختلفة فى أمور الدين يتسق تماماً مع العهد الجديد الذى أتى به السيد المسيح ، كما يتمشى مع مقتضيات العقل الإنسانى الحق ، حتى إنه لأمر غريب عند الناس أن يكون المرء أعمى إلى الدرجة التى لا يرى فيها ضرورة التسامح ومزاياه في ضوء ساطع كهذا . وأنا هنا لا أنشد استثارة كبرياء البعض ولا طموح البعض الآخر ، كما أننى لا أطمع فى إثارة شهوة البعض وحميتهم غير المتصفة بالإحسان . فهذه أخطاء ربما لايمكن استئصالها من الأمور الإنسانية ، كما أنه لا يمكن لأى إنسان أن يتسم بها دون أن يغلفها بإطار ملون جذاب لكى ينال الثناء ، فى حين أنهم محكومون بشهواتهم الجامحة . لكن من أجل ألا يدعى هؤلاء الذين يمارسون الاضطهاد والقسوة ، والذين لا ينتمون إلى المسيحية فى شىء ، أنهم يقومون بهذه الأفعال من أجل الصالح العام ، وتنفيذ القانون ، ومن أجل ألا يسعى آخرون ، بدعوى الدين ، إلى أن يجدوا فى الدين خلاصاً لما يرتكبونه من إباحية وانحلال ، ومن أجل ألا يفرض أحد على نفسه أو على غيره أى شىء تحت دعاوى الولاء والطاعة للأمير ، أو الإخلاص والوفاء فى عبادة الله ، أقول إنه من أجل هذا كله ينبغى التمييز بدقة ووضوح بين مهام الحكم المدنى وبين الدين ، وتأسيس الحدود الفاصلة والعادلة بينهما . وإذا لم نفعل هذا فلن تكون هناك نهاية للخلافات التى ستنشأ على الدوام بين مَنْ يملكون الاهتمام بصالح نفوس البشر ، من جهة ، ومن يهتمون بصالح الدولة من جهة أخرى .

ويبدو لى أن الدولة مجتمع من البشر يتشكل بهدف توفير الخيرات المدنية والحفاظ عليها ، وتنميتها . وأنا أعنى بالخيرات المدنية الحياة ، والحرية ، والصحة ، وراحة الجسم ، بالإضافة إلى امتلاك الأشياء مثل المال ، والأرض ، والبيوت ، والأثاث ، وما شابه ذلك .

إن واجب الحاكم المدنى تطبيق القوانين ، بلا استثناء ، لتوفير الضمانات التي تسمح لكل الناس على وجه العموم ، ولكل فرد على وجه الخصوص ، بالامتلاك العادل للأشياء الدنيوية . أما إذا حاول أحد أن يغامر وينتهك قوانين العدل والمساواة التى تأسست من أجل الحفاظ على هذه الأشياء ، فإن مثل هذا المغامر يجب أن يمنعه الخوف من العقاب الذى هو عبارة عن الحرمان من الخيرات المدنية أو من الخيرات التى من حقه أن يتمتع بها . وحيث إنه لايوجد إنسان يقبل بإرادته أن يوقع على نفسه العقاب بالحرمان من أى من ممتلكاته أو من حريته أو من حياته ، لذلك ينبغى أن يكون الحاكم مسلحاً بسلطة رعاياه وقوتهم من أجل معاقبة من ينتهكون حقوق الغير . وحيث إنه يتحتم على جميع إدارات الحكم أن تنشغل بالشئون المدنية ، وأن تكون السلطة المدنية والحقوق والسيادة محكومة بهدف واحد هو رعاية هذه الشئون المدنية وتنميتها بحيث لا تمتد هذه الرعاية بأى شكل من الأشكال إلى خلاص النفوس ، فإنه يبدو لى أن الاعتبارات التالية تبرهن على ما سبق :

الاعتبار الأول : لأن خلاص النفوس ليس من شأن الحاكم المدنى أو أى إنسان آخر ، ذلك أن الحاكم ليس مفوضاً من الله لخلاص نفوس البشر ، وأن الله لم يكلّف أى إنسان بذلك ، لأنه لا يبدو أن الله قد منح مثل هذه السلطة بحيث يفرض دينه على الآخرين بالقوة . ثم إنه من غير المعقول أن يمنح الشعب مثل هذه السلطة للحاكم لأنه لايقبل أى إنسان سواء كان أميراً أو من أفراد الرعية أن يترك رعاية خلاصه لإنسان آخر لكى يحدد له إيماناً معيناً أو عبادة ما ؛ لأنه ليس فى إمكان أى إنسان ، حتى لو أراد ،

أن يكيف إيمانه طبقاً لأوامر إنسان آخر لأن جوهر الدين الحق وقوته يكمنان فى القدرة على اقتناع العقل اقتناعاً جوانياً شاملاً . كما أن الإيمان لا يصبح إيماناً دون اعتقاد . فمهما يكن ما تقرّه ، ومهما تكن العبادة البرانية ، فإنك إن لم تكن على قناعة تامة بصدق هذا الاعتقاد وهذه العبادة ، وبرضا الله ، فإن هذا لا يفضى إلى خلاص النفس بل يقف حجر عثرة أمام خلاصنا . ومن هذه الزاوية فإنك بدلاً من التكفير عن خطاياك الأخرى بممارسة الدين تقدم إلى الله عبادة أنت تؤمن بأنها لا ترضيه فتضيف خطيئة أخرى وهى النفاق وازدراء الجلالة الإلهية .

الاعتبار الثانى : إن رعاية النفوس ليست من شئون الحاكم المدنى لأنه يحكم بمقتضى سلطة برانية ، بينما الدين الحق الذى ينشد خلاص النفوس ينشد اقتناع العقل اقتناعاً جوانياً ، وأى شىء خلاف ذلك لا يرضى عنه الله . ومن طبيعة العقل أنه لايمكن إجباره على الإيمان استناداً إلى قوة برانية . فمصادرة الأراضى ، والسجن ، والتعذيب وما شابه ذلك ، لايمكن أن يغير الحكم الجوانى على الأشياء .

وقد يدّعى البعض أن الحاكم قد يلجأ إلى الحجج ليستدرج الهراطقة إلى طريق الحق ويخلّص نفوسهم . ليكن ، لكن هذا أمر يشترك فيه الحاكم مع الآخرين . فهو يُعلم الناس وينشئهم ويصلح أخطاءهم بالعقل ، وهو بذلك يفعل ما يفعله أى انسان خيِّر . فسلطة الحكم لا تفرض على الحاكم أن يتغاضى عن إنسانيته أو عن مسيحيته . ولكن يجب التفرقة بين الإقناع والأمر . فأن تُلزَم بالحجج شىء وأن تُلزم بالعقوبات شىء آخر ، والأخير إلزام من حق السلطة المدنية وحدها ، بينما إرادة الخير هى سلطة البشر الوحيدة . إن كل انسان مكلف بأن ينبه وينصح ويقنع الآخرين بخطئهم وأن

يقودهم إلى الحقيقة بالعقل . ولكن سن القوانين والطاعة والإرغام بالسيف كل هذا من سلطة الحاكم وحده ولا أحد غيره . وتأسيساً على ذلك أود أن أؤكد أن سلطة الحاكم لا تمتد إلى تأسيس أية بنود تتعلق بالإيمان أو بأشكال العبادة استناداً إلى قوة القوانين . ذلك أن القوانين تفقد سلطتها إذا لم تُقرن بالعقوبات ، والعقوبات فى هذه الحالة تصبح منعدمة انعداماً مطلقاً لأنها عاجزة عن إقناع العقل . فلا أى بند من بنود الإيمان ولا أى التزام بأية عبادات برانية ولا الالتزام بأى مظهر من مظاهر العبادة يفضى إلى خلاص النفوس إلا إذا كان هؤلاء الذين ينتمون إلى هذا الإيمان ويمارسون هذه العبادات على قناعة تامة بأن هذا الإيمان حق وهذه العبادة مقبولة من الله . ولكن العقوبات لا تفضى أبداً إلى بزوغ هذا النوع من الإيمان . إن تغيير آراء البشر لايتم إلا من خلال نور الأدلة والبراهين . وهذا النور لن يبزغ أبداً من جراء العذاب الجسمانى أو توقيع العقوبات البرانية .

الاعتبار الثالث : إن العناية بخلاص نفوس البشر ليست من مهام الحاكم بأى حال من الأحوال لأنه حتى إذا أقررنا أنه من الممكن إقناع البشر وتغيير آرائهم بسلطة القانون وقوة العقوبات ، فإن كل ذلك لا يسهم أبداً فى خلاص نفوسهم . وفى حالة افتراض وجود حقيقة واحدة وطريق واحد إلى السماء فأى أمل هناك فى أن يبلغها عدد أكبر من البشر إذا لم يكن لديهم سوى دين السلطان وإذا كانوا فى حالة مضطرين فيها إلى التخلى عن نور عقولهم ومخالفة ما تمليه عليهم ضمائرهم ، والاستسلام الأعمى لإرادة الحكام وللدين الذى جاء إلى وطنهم بالصدفة إما نتيجة للجهل والطموح وإما نتيجة الخرافات ؟ إن الآراء الدينية التى يعتنقها أمراء العالم هى من التنوع والتناقض بحيث تجعلهم منقسمين مثلما هو الحال فى

شأن مصالحهم العلمانية ، وبسبب ذلك فإن الطريق الضيق سيزداد ضيقاً . وهذا يعنى أن بلداً واحداً يمتلك الحقيقة وأن بلدان العالم الأخرى محكوم عليها بالخضوع لأمراء هذا البلد فى الأمور التى تؤدى إلى هلاكهم . ومما يزيد الأمر غرابة ولايتلاءم أبداً مع مفهوم الألوهية أن يدين الناس بسعادتهم أو شقائهم الأبديين إلى مسقط رأسهم .

هذه الأسباب وحدها ، بالإضافة إلى أسباب أخرى عديدة كافية للتدليل على أن سلطة الحكم المدنى تتعلق فقط بالخيرات المدنية للبشر ، وتقوم على حماية الأشياء المتعلقة بهذا العالم ولا تمت بأية صلة إلى العالم الآخر.

ولنبحث الآن فى ماهية الكنيسة . وفى تقديرى أن الكنيسة عبارة عن جماعة حرة من البشر الذين يجتمعون بمحض إرادتهم بهدف عبادة الله وبأسلوب يتصورون أنه مقبول من الله وكفيل بخلاص نفوسهم .

وأنا أقول إن الكنيسة مجتمع حر ذو إرادة . فلا أحد يولد عضواً فى أية كنيسة ، وإلا فإن الدين فى هذه الحالة ، ينقل بالوراثة من الآباء إلى الأبناء تماماً مثل الأرض طبقاً لحق الإرث . وبناء على ذلك ، فإن كل فرد يحتفظ بإيمانه بنفس الطريقة التى يحتفظ فيها بأراضيه . فهل يمكن تصور مثل هذا الوضع غير المعقول ؟ لذلك ينبغى تصور الأمر على النحو التالى :

ليس ثمة إنسان ملتزم بطبيعته بكنيسة معينة أو بطائفة معينة ، ولكنه ينضم طواعية إلى كنيسة ما يعتقد أنه يمارس فيها العقيدة الحقة والعبادة المقبولة من الله . وحيث إن الدافع الوحيد وراء انضمامه إلى مثل هذه الكنيسة هو أمله فى الخلاص فإن هذا الدافع أيضاً هو علة استمراره فيها . فإذا اكتشف أخطاء فى معتقدات الكنيسة التى انضم إليها أو أية تناقضات فى أساليب العبادة ، فلماذا لا تُترك له حرية الخروج من هذه الكنيسة مثلما

كانت له حرية الانضمام إليها ؟ إن الشيء الوحيد الذى يربط أى فرد بمجتمع دينى هو أمله فى حياة أبدية . ومن ثم ، فإن الكنيسة ما هى إلا تجمع أفراد احتشدوا فيها طواعية لتحقيق هذه الغاية .

ويبقى بعد ذلك البحث فى طبيعة سلطة هذه الكنيسة والقوانين التى تخضع لها .

إن أى مجتمع ، سواء كان حراً أو هزيلا فى تكوينه ، وسواء كان مجتمعاً من الفلاسفة ينشد العلم ، أو مجتمعاً من التجار يسعى إلى التجارة ، أو مجتمعاً من العاطلين لقضاء وقت الفراغ والحديث والحوار ، أقول إن أية كنيسة أو شركة لايمكن أن تقوم لها قائمة وتكون متماسكة دون أن تتفكك فوراً إلا إذا كانت محكومة بقانون وكان أعضاؤها ملتزمين بنظام معين يحدد مكان الاجتماع وزمانه ، كما يحدد قواعد قبول الأعضاء وفصلهم ، وكذلك تحديد المسئولين عن العمل وتنظيم مسار العمل وما شابه ذلك . كل هذه الأمور لا يمكن تجاهلها . ولكن حيث إن انضمام مجموعة من الأفراد إلى مجتمع الكنيسة ، كما ذكرنا آنفاً ، هو فعل حر وتلقائى خالص ، يصبح حق سن القوانين من اختصاص المجتمع ، أو على أقل تقدير ، من اختصاص هؤلاء الذين فوضهم المجتمع بالإجماع لينوبوا عنه فى ممارسة هذا الحق .

قد يعترض البعض بدعوى أن مثل هذا المجتمع لايمكن أن يكون كنيسة حقة إلا فى حالة وجود أسقف يتمتع بسلطة حاكمة يستمدها من الرسل ويتوارثها عبر سلسلة متصلة حتى يومنا هذا .

إلى هؤلاء أقول ، أولاً بَيِّنوا لى المرسوم الذى صاغه السيد المسيح ليفرض هذا القانون على الكنيسة . وأرجو ألا يتهمنى أحد بالمروق إذا

طالبته بإعلان صيغة هذا المرسوم بوضوح وجلاء ؛ لأن الوعد الذى قاله السيد المسيح لنا هو «أينما اجتمع اثنان أو ثلاثة باسمى ، هناك سأكون بينهم (إنجيل متى ١٨ : ٥٠) يبدو أنه يومىء إلى الضد من ذلك . أما أن جماعة فى وسطها المسيح تكون فى حاجة إلى شىء لكى تكون كنيسة حقة فهذا أمر متروك لك لتنظر فيه . ومن المؤكد أن ليس ثمة أمر من هذا القبيل لخلاص النفوس . وهذا كاف لغرضنا .

ثانيا : أرجو ملاحظة أن الانقسامات وجدت بين أولئك الذين يركزون اهتمامهم على المؤسسة الإلهية ، وعلى استمرارية التسلسل لنظام معين فى تعيين حكام الكنيسة . إن انقسامهم يفضى بالضرورة إلى حرية الاختيار فى الانضمام إلى الكنيسة التى يفضلونها .

ثالثاً : أنا أقر بأنهم قد اختاروا من بينهم حاكماً لكنيستهم بناء على سلسلة طويلة من هذا النوع إن اعتقدوا ذلك ضرورياً ، على أن يتاح لى ، فى نفس الوقت ، حرية الانضمام إلى هذا المجتمع بناء على قناعتى بأنه يحتوى على الأمور اللازمة لخلاص نفسى . بهذا يمكننا الحفاظ على حرية الكنيسة من جميع الجهات ، ولن يفرض على أى أنسان أى مشرّع إلا من يختاره .

ولكن حيث إن البشر جميعاً غيورون على الكنيسة الحقة فأنا أوجه هذا السؤال : أليس من الأليق والأوفق لكنيسة المسيح أن تجعل شروط مشاركتها فى تلك الأمور التى أعلنت الروح القدس بوضوح فى الأناجيل أنها ضرورية لخلاص النفوس ؟ وإنى أتساءل : أليس من الأنسب للكنيسة وليس لأعضائها أن تفرض اختراعاتهم وتأويلاتهم على الآخرين كأنها من مصدر إلهى ، وأن يقرروا قوانين كنسية وكأنها ضرورية ضرورة مطلقة

للإيمان بالمسيحية ، تلك الأمور التى لا يرد ذكرها فى الأناجيل أو على الأقل لا يرد بصددها أمر واضح؟

إن مَنْ يطالب بهذه الأمور من أجل المشاركة الكنسية بما لم يطالب به المسيح للحياة الأبدية ربما يكوّن مجتمعا ملائما لرأيه هو الخاص ولمصلحته . ولكن كيف يمكن أن تسمى هذا المجتمع كنيسة المسيح إذا كانت تستند إلى قوانين ليست هى قوانين المسيح ، والتى تستبعد أشخاصاً سيقبلهم المسيح ذات يوم فى ملكوت السموات ؟ بيد أن هذه المسألة ليس مجالها هذا الكتاب ، ولهذا فإنى أذكّر أولئك الذين يدافعون بحمية عن مراسيم مجتمعهم والذين يصرخون صراخاً متواصلاً : الكنيسة ! الكنيسة ! محدثين ضوضاء عالية ، وربما لنفس المبدأ مثلما صاح صاغة الفضة فى أفسوس من أجل إلهتهم ديانا . أقول إنى أذكّرهم بأن الإنجيل كثيراً ما أعلن بأن تلاميذ المسيح الحقيقيين ينبغى أن يتوقعوا الاضطهاد . أما أن يكون من واجب الكنيسة اضطهاد الآخرين وإجبارهم على اعتناق إيمانها وعقيدتها بالسيف والنار فأعتقد أن شيئا من ذلك ليس وارداً فى أى إنجيل من أناجيل العهد الجديد .

إن غاية أى مجتمع دينى (كما سبق أن ذكرنا) هى عبادة الله ، وبالتالى نوال الحياة الأبدية . ولهذا ينبغى أن يتجه أى نظام إلى تحقيق هذه الغاية ، وأن تكون جميع القوانين الكنسية محكومة بهذه الغاية . كما لا ينبغى أن ينشغل هذا المجتمع بل ليس فى إمكانه أن ينشغل بامتلاك الخيرات المدنية والدنيوية . ولا يمكن استخدام القوة فى أية مناسبة مهما تكن ، لأن القوة تخص الحاكم المدنى ، وملكية الخيرات البرانية تقع تحت سلطان تشريعه .

ولكن إذا سئلت : ما هى الوسائل التى بها تتأسس القوانين الكنسية إذا كان من اللازم خلوها من أية قوة قهرية ؟ فجوابى على النحو الآتى : ينبغى أن تؤسس بوسائل ملائمة لطبيعة هذه القوانين حيث تكون الممارسة البرانية للعقيدة عديمة الفائدة والمنفعة إذا لم تصدر عن اقتناع واستحسان من العقل . والأسلحة التى تكون فى حوزة أعضاء هذا المجتمع هى الدعوة والإنذار والنصيحة . وإذا لم تكن هذه الوسائل كافية لإصلاح الآثمين وإقناع الخطاة فلا يسعنا إزاء هؤلاء المعاندين ، الذين ليس لديهم أى أساس نقيم عليه أملاً فى إصلاحهم ، إلا استبعادهم وعزلهم عن المجتمع . وهذه هى أقصى وأعظم قوة تخص السلطة الكنسية . وليس من عقاب آخر يمكن أن يصيبهم سوى بتر العلاقة بين الجسم والعضو المبتور . والإنسان المحكوم عليه بهذا العقاب يمتنع أن يكون جزءاً من الكنيسة .

وتأسيساً على ذلك دعنا نتساءل إلى أى مدى يمتد واجب التسامح ، وما الذى يتطلبه هذا الواجب من كل إنسان ؟

أولاً : أعتقد أن أية كنيسة ليست مكلفة ، بحكم واجب التسامح ، بالاحتفاظ بأى إنسان فى حضنها ، يصر – رغم التنبيهات – على الخروج على قوانين المجتمع ، لأن هذه القوانين هى أساس الرباط الاجتماعى . فإذا سُمح بانتهاكها من غير عقاب فإن المجتمع سرعان ما يتفكك . ومع ذلك فإنه فى مثل هذه الحالة يجب ألا يضاف إلى الحِرم (الطرد من الكنيسة) أى خدش سواء بالكلمة أو بالفعل مما يترتب عليه إحداث ضرر فى بدنه أو فى ممتلكاته ، لأن استخدام القوة (كما قلنا) من اختصاص الحاكم وحده . كما أنه لا يحق لأى انسان ، فى أى وقت ، استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس ضد أى عنف غير مشروع . إن الحِرم لا ينتزع ،

ولايمكن أن ينتزع من المحروم أياً من خيراته المدنية التى يمتلكها ،لأن هذه الخيرات تستند إلى حماية القانون المدنى والحاكم المدنى . إن قوة الحرم محصورة فيما يلى : عند صدور قرار المجتمع فإن القائمة بين الجسم (الهيئة) وأحد أعضائه تنفصم عراها ، وتنتهى الرابطة ، وبالتالى تنتهى المشاركة المتعلقة بما يمنحه المجتمع لأعضائه ، والتى ليس لأحد أى حق مدنى عليها ، لأنه ليس ثمة ضرر مدنى يقع على المحروم إذا امتنع الكاهن بعد انتهاء القداس الإلهى من إعطائه الخبز والخمر اللذين لم يبتعهما بماله الخاص بل بمال الآخرين .

ثانيا : ليس من حق أى شخص ، بأى حال من الأحوال ، أن يحقد على شخص آخر فى شأن متعه المدنية لا لسبب إلا لأنه ينتمى إلى كنيسة أخرى أو يؤمن بدين آخر . فكل الحقوق والامتيازات التى تخص هذا الشخص من حيث هو إنسان أو من حيث هو مواطن من اللازم أن تكون محفوظة له ودون أن تنتهك . ذلك أن هذه الحقوق والامتيازات لاعلاقة لها بالدين . ومن ثم يجب ألا يَلحق هذا الشخص أى عنف أو ضرر سواء كان مسيحياً أو وثنياً . نعم ، يجب ألا نقنع بوضع معايير ضيقة للعدالة والمحبة والإحسان ، بل يجب أن نضيف أيضاً السماحة . فهذه كلها يوصى بها الإنجيل ، وينصح بها العقل ، ومطلوبة منا بحكم العلاقة الطبيعية بين الشخص وزملائه الآخرين . فإذا ضل إنسان الطريق السوى فذلك من سوء حظه ، ولايترتب على ذلك أى ضرر يلحق بك ، ومن ثم فلا يحق لك معاقبته فى أموره الدنيوية لمجرد أنك تعتقد أنه سيكون بائساً فيما يحدث له فى الحياة الآخرة .

وما أقوله عن التسامح المتبادل بين الأشخاص المتباينين دينياً أقوله أيضاً عن الكنائس التى تكون علاقتها فيما بينها مثل العلاقة القائمة بين

الأشخاص . وليس لأى من هؤلاء حق التشريع للآخر ، بل ليس للحاكم هذا الحق (كما يحدث أحياناً) سواء كان حاكماً لهذه الجماعة أو لتلك ، لأن الحكومة المدنية ليس فى إمكانها أن تمنح حقاً للكنيسة ، كما أن الكنيسة ليس في إمكانها أن تمنع حقاً لهذه الحكومة . ولهذا فإن الكنيسة تظل دائماً كما هى سواء انتمى إليها الحاكم أو انفصل عنها ، أعنى تظل مجتمعاً حراً ذا إرادة . إنها لا تطلب قوة السيف عندما ينتمى إليها الحاكم ، ولا تفقد حق التعليم والحِرم عندما ينفصل عنها ، إنه حق ثابت لأى مجتمع حر ، أعنى أن لديه سلطة فى طرد أى عضو ينتهك قوانينه ولكن ليس فى إمكانه ، عند انضمام أعضاء جدد ، أن يكون له سلطة على من ليسوا من أعضائه . ولهذا فإن السلام والعدالة والصداقة أمور ينبغى أن تراعيها كل كنيسة مثلما يراعيها الأفراد ، من غير ادعاء بالتعالى .

ونزيد الأمر إيضاحاً فنفترض وجود كنيستين فى مدينة القسطنطينية إحداهما تنتمى إلى أتباع أرمنيوس والأخرى إلى أتباع كلفن . هل يمكن القول بأن إحداهما لها حق حرمان أعضاء الكنيسة الأخرى من ممتلكاتهم وحريتهم (كما هو حادث فى أماكن أخرى) لأنهم يؤمنون بعقائد وطقوس مغايرة ، بينما يقف الأتراك فى صمت ويسخرون من رؤيتهم للقسوة اللاإنسانية التى يمارسها مسيحيون ضد مسيحيين ؟ ولكن إذا كانت لإحداهما القوة فى تحقيق هذه الإساءة فسؤالى هو على هذا النحو : أى الكنيستين لها هذه القوة وبأى حق ؟ والجواب عن هذا السوال بلا أدنى شك هو أن الكنيسة مستقيمة الإيمان هى التى لها حق التحكم فى الكنيسة المنحرفة أو الهرطيقة . بيد أن هذا القول وإن كان مغلفاً بألفاظ طنانة إلا أنه لا يعنى شيئاً . إن كل كنيسة بالنسبة إلى نفسها هى مستقيمة الإيمان ،

وبالنسبة إلى غيرها هى ضالة وهرطيقة . فكل كنيسة تعتقد أن ما تعتقده هو الحق ، وتعتقد أن ما ينطق به على الضد من ذلك هو خطأ . ولذلك فإن النزاع بين هاتين الكنيستين فى شأن صدق نظريتهما ونقاء عبادتهما هو نزاع متكافىء ، وليس فى إمكان أى قاض ، سواء كان فى القسطنطينية أو فى أى مكان آخر على وجه المعمورة ، أن يصدر حكماً يحسم به هذا النزاع ، وحسمه من شأن القاضى الأعلى وحده الذى من اختصاصاته وحده إنزال العقاب على الضال .

وبعد ذلك ندع هؤلاء ليعتبروا أى إثم يرتكبون ، إذ يضيفون الظلم إن لم يكن إلى ضلالهم فإنه إلى كبريائهم بكل تأكيد . حين يعذبون ، بكل عجرفة ، عباد رب آخر وليسوا مسئولين أمامهم .

ونذهب إلى أبعد من ذلك فنقول إنه إذا كان من البَيِّن أى الكنيستين المنشقتين على حق فإن ذلك لا يسمح للكنيسة مستقيمة الإيمان أن يكون لها الحق فى تدمير الأخرى . ذلك لأنه ليس لها حق التشريع للأمور الدنيوية ، وليس النار والسيف أداتين لإقناع البشر بأنهم على خطأ وإخبارهم بالحقيقة . ومع ذلك فلنفرض أن الحاكم المدنى انحاز إلى إحدى الكنيستين وسلمها السيف لمطاردة المنشقين (بموافقته) كما يريدون ، فهل يحق لأى إنسان القول بأن ثمة حقاً يمنحه امبراطور تركى لكنيسة مسيحية من أجل التحكم فى كنيسة أخرى ؟ فالكافر الذى ليس له سلطة معاقبة المسيحيين بسبب بنود إيمانهم ليس فى إمكانه أن يمنح هذه السلطة لأى مجتمع من المسيحيين ، وليس فى إمكانه أن يمنحهم حقاً لا يملكه . قد يكون ذلك هو الوضع فى القسطنطينية وفى أية مملكة مسيحية . فالسلطة المدنية هى هى فى كل مكان . بل إن هذه السلطة المدنية التى لدى أمير مسيحى ليس فى إمكانها أن تمنح سلطة لكنيسة تكون أعظم شأناً من تلك التى فى يد الكافر ، أى ليس ثمة شىء من هذا القبيل على الإطلاق .

ومع ذلك فما هو جدير بأن ننوه به ونفجع له هو أن أشد الناس عنفا في الدفاع عن الحقيقة ، وفي معارضة الأخطاء ، وفي الصراخ في وجه الشقاق نادراً ما تكون لديهم هذه الحمية في الدفاع عن الله ، هذه الحمية التي تمنحهم الدفء والوهج ، إلا إذا كان الحاكم المدني يؤازرهم . ولكن بمجرد أن يزودهم القصر الملكي بأفضل المحاربين ويشعروا بأنهم الأقوى فإنهم عندئذ ينحّون السلام والمحبة جانباً . وإذا اختلف الحال فإنهم يكونون مراقبين دينيا . وإذا لم يكن في مقدورهم أن يمارسوا الاضطهاد ويصبحوا أسياداً فإنهم يرغبون في العيش بشروط عادلة ويبشرون بالتسامح . وإذا لم تساندهم السلطة المدنية ففي وسعهم أن يتحملوا ، في صبر وثبات ، عدوى الوثنية والخرافة والهرطقة في محيطهم الذي يثير في نفوسهم ، في مناسبات أخرى ، اهتماماً بالغاً بدينهم . إنهم لايهاجمون مباشرة الضلالات التي عادة ما تكون موضع مساءلة أمام البلاط أو الحكومة . ومن ثم يقنعون بعدم ذكر حججهم التي هي ، مع ذلك ، وسيلتهم الوحيدة لنشر الحق . وهي وسيلة لا تفرض نفسها إلا عندما تقترن الحجج القوية بالرحمة والإحسان .

وتأسيساً على ذلك فلا الأفراد ولا الكنائس ولا الدولة لديها أي مبرر للاعتداء على الحقوق المدنية والخيرات الدنيوية بدعوى الدين . أما الذين لا يرون هذا الرأي فإن عليهم أن يتأملوا أنفسهم وهي تزرع ، في البشرية ، بذور النزاع والحرب ، وتثير الكراهية والنهب والسلب بلا حدود . فلا السلام ولا الأمان ، ولا الصداقة بين الناس ممكنة ومصانة طالما ساد الرأي القائل بأن الهيمنة مؤسسة على اللطف الإلهي وأن الدين لا ينتشر إلا بقوة السلاح .

ثالثاً : دعنا نفحص ما يتطلبه الالتزام بالتسامح من أولئك الذين يتميزون عن سائر البشر (أى عن العامة كما يحلو لهم أن يصفونا بهذه الصفة) بخصائص كنسية ودينية سواء كانوا أساقفة أو شيوخ الكنيسة أو كهنة أو أيا ما كان اللقب . وليس مطلبى هنا أن أتساءل عن أصل سلطة الكهنوت أو كرامته . فكل ما أريد قوله هو أياً كان مصدر السلطة فإن السلطة مادامت ذات طابع كنسي فيجب أن تكون مقيدة بحدود الكنيسة ؛ إذ ليس فى إمكانها ، بأى حال من الأحوال ، أن تمتد إلى الشئون الدنيوية ؛ لأن الكنيسة ذاتها منفصلة عن الدولة ومتميزة عنها تماماً . فالحدود بينهما ثابتة ومستقرة . ومن يخلط بين هذين المجتمعين كمن يخلط بين السماء والأرض ، وهما متباعدان أشد التباعد ومتضادان أشد التضاد . إذ هما ، فى أصلهما وغايتهما وأعمالهما وفى كل شئ متمايزان تماماً ومتباينان بلا حدود . ومن ثم فلا يحق لأى إنسان ، مهما تكن رتبته الكنسية ، أن يحرم إنساناً آخر ليس عضواً فى كنيسته وليس منتسباً إلى إيمانه ، من الحرية أو من أى جزء من خيراته الدنيوية بحجة أنه متباين عنه دينياً ، لأن ما هو غير مشروع للكنيسة لايمكن أن يصبح مشروعاً لأى عضو من أعضائها استناداً إلى أى حق كنسى .

ولكن ليس هذا هو كل المطلوب قوله ، إذ ليس كافياً أن يمتنع رجال الكنيسة عن العنف والنهب وكل أساليب الاضطهاد . فمَنْ يزعم أنه خليفة الرسل وأنه مكلف بالتعليم فإنه ملزم أيضاً بتذكير مستمعيه بالتزامات السلام والإرادة الخيرة تجاه البشر ، وتجاه الضالين كما هو تجاه مستقيم الإيمان ، وتجاه الذين يخالفونه فى الإيمان والعبادة ، كما هو تجاه الذين يوافقونه . ثم إن عليه أن يجهد نفسه فى حثّ البشر ، سواء كانوا جنوداً

أو حكاماً ، إن كان فى كنيسته أحد من هؤلاء ، على المحبة والوداعة والتسامح ، وأن يحاول فى دأب تليين الحمية والكراهية التى تشعلها غيرته على ملته ، أو خبث الآخرين . ولكننى لن أنشغل ببيان لذة الثمرة وعظمتها التى نستمتع بها فى الكنيسة وفي الدولة أمام منابر الكنائس ، فى كل مكان ، إذا ما ارتفعت أصوات تدعو إلى التسامح والسلام . أقول لن أنشغل بذلك خشية أن أبدو وكأننى مهتم أكثر من اللازم بأولئك الذين لا أرغب فى أن أسمح لغيرهم أو لأنفسهم بأن يحقّروا من كرامتهم . أقول ذلك لأن هذا هو ما حقه أن يكون . وإذا زعم إنسان أنه مبشر بكلمة الله وبإنجيل السلام وعلّم بخلاف ذلك فإما أنه جاهل بما يعلّم وإما أنه غير مكترث بما يبشر به وسيحاسبه يوماً ما أمير السلام . وإذا نُصح المسيحيون بالامتناع عن جميع أساليب الانتقام حتى بعد حدوث الإثارات المتكررة والأضرار المتعددة ، فأضعاف ذلك ينبغى أن يُنصح به أولئك الذين لا يعانون شيئاً من هذا القبيل ، فيمتنعون عن استخدام العنف ، وعن الإساءة إلى أولئك الذين لم يسيئوا إ هم . ولهذا ينبغى عليهم أن يمارسوا هذه النصيحة وهذا اللطف تجاه أولئك الذين لا ينشغلون إلا بأعمالهم ، ولايهتمون إلابعبادة الله ، (أيا كان رأى الآخرين عنهم) عبادة هم على قناعة بأنها مقبولة عند الله ، وبأنها تمنحهم أقوى الآمال فى الحصول على الخلاص الأبدى . وعلى الإنسان مراعاة ما يناسبه واتباع أفضل طريق فيما يختص بشئونه العائلية وبإدارة ممتلكاته وبصيانة صحته الجسمانية . فلا أحد يشكو إذا تصرف الجار تصرفاً سيئاً . ولا أحد يغضب من الخطأ الذى يرتكبه جاره فى بذر حقله أو فى اختيار عريس لابنته . ولا أحد يصلح أحوال من يضيع أمواله فى الحانات . ولا أحد يتأفف أو يتحكم فى إنسان يدمر أو يبنى أو يسرف

فى ملذاته . إنه حر . أما إذا لم يتردد إنسان على الكنيسة أو يكيف مسلكه مع الطقوس المرعية أو يمنع أولاده من ممارسة الأسرار المقدسة الخاصة بهذه الملة أو تلك فإن كل ذلك من شأنه أن يثير الذعر والغضب . وسرعان ما تموج الأحياء المجاورة بالضجيج والصخب . وكل إنسان مهيأ لأن يكون منتقماً لمثل هذه الجريمة النكراء ، ونادراً ما يكون المتعصب صبوراً لمدة طويلة فى الامتناع عن استخدام العنف والتخريب حتى يصل إلى سمعه سبب الجريمة . فهذا الإنسان المسكين الذى ارتكب مثل هذه الجريمة محكوم عليه ، من حيث الشكل ، بفقدان حريته وممتلكاته أو حياته . آه لو أن وعاظ الكنائس فى كل ملة قد شحنوا أنفسهم بقوة الحجة التى تمكنهم من محاربة الأخطاء المتعارضة مع معتقداتهم ! ولكن عليهم ألا يمسّوا الأشخاص ، وألا يعوضوا عن نقص الحجج باللجوء إلى وسائل القوة التى هى من اختصاص سلطة أخرى ، ولا يليق بالكاهن أن توضع فى يده هذه السلطة وعليهم ألا يستدعوا سلطة الحاكم لمساندة بلاغتهم اللغوية أو علمهم الذى تعلموه خشية ألا تستنشق حميتهم الفظة سوى النار والسيف فتقضى إلى فضح طموحهم وتدل على أن ما يشتهونه هو مجرد السيطرة . وهذا على ضد ما يزعمون من أنهم من عشاق الحقيقة ليس إلا . إنه لمن العسير أن تقنع العقلاء أن صاحب النية الحسنة ، الذى يسلم أخاه إلى الجلاد لكى يحرقه حياً ، مخلص فى انشغاله بإنقاذ أخيه فى الآخرة من لهيب جهنم .

وأخيراً ، لابد أن نفحص واجب الحاكم فى شأن التسامح وهو أمر هام للغاية .

لقد دللنا فيما سبق على أن رعاية الأرواح ليست من مهمة الحاكم ،لأن مهمته محصورة فى وضع القوانين والإجبار على تنفيذها عن طريق العقاب . أما الرعاية بالمحبة التى تنحصر فى التعليم والوعظ والإقناع فهى من حق أى إنسان وهى متروكة له . ولكن ما الحال إذا ما أهمل رعاية روحه . جوابى على هيئة سؤال : ما الحال لو أهمل رعاية صحته أو شئون عائلته ؟ أى الأمرين أقرب إلى الحاكم ؟ هل يمكن للحاكم أن يصدر قانوناً صريحاً يمنع هذا الإنسان من أن يكون فقيراً أو مريضاً ؟ كل ما تقدمه القوانين هو تأمين أموال الرعايا وصحتهم من أى اختلاس أو عنف يقع من الآخر . إن القوانين لن تكون ضماناً لهم ضد إهمالهم لأنفسهم ولشئونهم العائلية . فليس من الممكن إجبار إنسان على أن يكون ثرياً أو متمتعاً بالصحة والعافية سواء شاء ذلك أو لم يشأ . حتى الله نفسه لن يقف ضد إرادتهم . ومع ذلك دعنا نفترض أن أحد الأمراء كان شغوفاً بإجبار رعاياه على زيادة ثرواتهم أو على صيانة صحة أبدانهم وقوتها . هل سيسُن قانوناً يلزمهم بألا يستشيروا إلا أطباء روما . وهل سيُلزم كل فرد بأن يحيا وفقاً لتشخيص هؤلاء الأطباء ؟ وهل لن يُسمح بتعاطى دواء أو أكل اللحم إلا إذا كان مُعداً فى الفاتيكان أو فى حانوت فى جنيف ؟ أو إذا أردنا لهؤلاء الرعايا أن يكونوا أثرياء هل سيجبرهم القانون على أن يكونوا تجاراً أو موسيقيين ؟ أم أن كل فرد سيتجه إلى أن يكون بقالاً أو حداداً لا لسبب إلا لأن بعض الأفراد استطاعوا أن يمونوا عائلاهم بوفرة وأن يصبحوا أثرياء فى هاتين المهنتين ؟ ولكن قد يقال إن ثمة طرقا عديدة للثراء وطريقاً واحداً للفردوس ؟ وهو قول يردده أولئك الذين يحثون البشر على اتخاذ هذا المسلك أو ذاك ، لأنه إذا كان ثمة طرق عديدة تفضى إلى ذلك فلن يكون ثمة ادعاء بوجود قهر وإجبار . ولكن فلنفترض أننى سائر ، بكل ما أملك من قوة فى ذلك

الطريق الذى يفضى مباشرة إلى القدس وفقاً لما توضحه لنا الجغرافيا المقدسة ، فلماذا إذن يضربنى الآخرون ويسيئون إلىّ بحجة أننى لم أكن مرتدياً حذاءً طويلاً أو لأننى لم أقص شعرى على الوجه المطلوب ، أو لأننى لست على دراية بأحدث الأزياء ، أو لأننى أتجنب بعض الطرق الجانبية التى تُفضى بى إلى العلّيق والمخدات ، أو لأننى اخترت ، من بين الطرق العديدة ، طريقاً يبدو أنه أكثر الطرق استقامة ونظافة ، أو لأننى تجنبت مصاحبة أولئك المسافرين الأقل وقاراً ، ورافقت أولئك الذين تشعر معهم بمرارة تتجاوز حدود العقل ، أو لأننى تابع لمرشد هو إما متشح بلباس أبيض أو لأنه يضع على رأسه قلنسوة الأسقف ؟ وإذا كنت على حق فإن مثل هذه الأمور السخيفة يكون من الأفضل الاكتفاء بملاحظتها أو تجاهلها دون أن نكون فى ذلك متحاملين على الدين أو على خلاص النفوس ، بشرط أن يخلو هذا وذاك من الخرافة والنفاق . أقول إن مثل هذه الأمور هى التى تولد العداوة اللدود بين الإخوة المسيحيين الذين اتفقوا فى الأمور الجوهرية والحقيقية فى الدين .

وعلينا أن نصرح لأولئك المتعصبين الذين ينبذون مالا يتفق وطريقتهم بأن ثمة غايات متباينة تنشأ من هذه الظروف . فماذا نستنبط من ذلك ؟ ثمة طريق واحد من بين هذه الطرق وهو الطريق الحق الذى يفضى إلى السعادة الأبدية . ومع ذلك فالشك مازال يحوم حول تحديد طريق من هذه الطرق المتباينة فى أن يكون هو الطريق الحق . فلا اهتمام الدولة أو سن القوانين بقادر على اكتشاف هذا الطريق المؤدى إلى السموات والذى يشعر معه الحاكم بيقين أكثر من اليقين الذى يشعر به المواطن فى اكتشافه لهذا الطريق بنفسه . لنفرض أن بدنى ضعيف ومصاب بمرض قاس ليس له

إلا علاج واحد ولكنه مجهول . فهل من حق الحاكم أن يصف لى علاجاً لأنه ليس ثمة سوى علاج واحد ولكنه مجهول ؟ وإذا لم يوجد إلا طريق واحد لكى أفلت من الموت أيكون من الأسلم أن أنفذ ما يأمرنى به الحاكم ؟ إن الأمور التى ينبغى على كل إنسان أن يفحصها بنفسه وبإخلاص وبالتأمل والدراسة والبحث لايمكن أن تكون من احتكار أفراد معينين . صحيح أن الأمراء يولدون وهم أكبر قوة من غيرهم ولكنهم متساوون معهم بالفطرة . فلا الحق فى الحكم أو فن الحكم ينطوى بالضرورة على معرفة يقينية بأمور أخرى غير أمور الحكم وبالذات فيما يختص بالدين الحق ، لأنه إذا كان الأمر على خلاف ذلك فكيف نفسر الخلاف الشائع بين حكام الأرض فى الأمور الدينية ؟ ولكن فلنفترض أن يكون الطريق إلى الحياة الأبدية معروفاً للأمير بصورة أفضل مما هو معروف لرعاياه ، أو على الأقل فلنفترض ، فى إطار غياب اليقين ، بأن أسلم وأهدأ طريق للمواطنين هو الخضوع لأوامر الأمير . قد تقول وماذا بعد ؟ إذا أصدر الأمير أمراً إليك لكى تعمل بالتجارة فهل ترفض السير فى هذا الطريق خشية الفشل ؟ جوابى أننى يجب علىّ الاشتغال بالتجارة تلبية لأمر الأمير لأنه فى حالة فشلى فإنه يكون قادراً على تعويضى الخسارة بطريق آخر . بيد أن الأمر مختلف فى حالة الحياة الآخرة إذا اتخذت طريقاً معوجاً لأنه فى حالة الحياة الآخرة إذا ، اتخذت طريقة معوجاً فلأنه مختلف فى حالة ما تحل على النكبة فليس فى مقدور الأمير إصلاح نكبتى ليهدئ من آلامى ، أو يعوضنى عن خسارتى أو يخفف من آلامى أو يعيدنى إلى رضائى بأى مقدار حتى وإن كان أقل من المطلوب . ما هو الضمان الذى يمكن أن يُعطى من أجل الحصول على ملكوت السموات ؟

قد يقول البعض إنه لا يقبل الفرض القائل بأن الحكم المعصوم الذى يلتزم به جميع البشر فى أمور الدين هو فى مقدور الحاكم ، إذ هو فى مقدور الكنيسة ليس إلا . فما تقرره الكنيسة يأمر الحاكم المدنى الجميع بالالتزام به ، وبحكم سلطته يأمر بعدم اعتناق أى فكر دينى بخلاف ما تقدمه الكنيسة من تعاليم بحيث يصبح الحكم فى مثل هذه الأمور من شأن الكنيسة وحدها . بل إن الحاكم نفسه يخضع لهذا الحكم ويطلب من الآخرين نفس الخضوع . وردى على هذا البعض هو على النحو الآتى : مَنْ منا لا يرى كم مرة استخدم اسم الكنيسة ، الذى كان مبجلاً فى عصر الرسل ، فى ذرّ الرماد فى عيون الناس فى العصور التالية ؟ ومع ذلك فقولى وقول الآخرين لا علاقة له بالمسألة المطروحة . فمعرفة الحاكم بالطريق الضيق الوحيد المؤدى إلى الجنة ليست أفضل من معرفة المواطنين ، ولهذا فليس فى إمكانى أن أتخذ من الحاكم مرشداً لى . فأغلب الظن أنه جاهل بمعرفة الطريق مثل جهلى . ثم هو بكل تأكيد أقل اهتماماً بخلاصى منى أنا . فمن بين عديد من الملوك اليهود كم منهم سار وراءهم إسرائيلى سيراً أعمى ولم يسقط فى فخ الوثنية وبالتالى فى الهلاك . ومع ذلك فأنت تأمرنى بأن أكون جسوراً وتخبرنى بأن الأمور برمتها الآن فى أمان وسلام لأن الحاكم لا يوصى بمراعاة أوامره فى الأمور الدينية ، بل بمراعاة أوامر الكنيسة فقط . ولكن بالله عليك ، أية كنيسة ؟ إنها ، بكل تأكيد ، الكنيسة التى تحب الحاكم أكثر . وكأن الذى يجبرنى بالقوانين والعقوبات على الانتماء إلى هذه الكنيسة أو تلك هو الذى يفرض حكمه فى الأمور الدينية . فما الفارق إذن بين أن يقودنى هو نفسه أو يسلمنى لآخرين لكى يقودونى ؟ إننى فى الحالتين محكوم بإرادته ، وفى الحالتين أيضاً هو الذى يتحكم فى وضعى الأبدى . فهل الإسرائيلى الذى يعبد بعلاً بناء على أمر ملكه هو فى وضع أفضل لأنه قد أُخبر أن الملك

لايصدر أمراً في المسائل الدينية ولا يلزم رعاياه بعبادة الله إلا بناء على ما هو متفق عليه من قبل مجلس الكهنة وما هو حق إلهي لعلماء الكنيسة ؟ولهذا فإذا كان دين أية كنيسة يصبح حقاً ومخلصاً لأن رئيس طائفة هذه الكنيسة والأساقفة والكهنة ، بما لديهم من قوة ، يبجلون ويمتدحون هذا الدين فأى دين إذن يمكن أن يكون ضالاً وكاذباً ومدمراً ؟ فأنا أشك في نظرية السوكنيوسيين ومرتاب في أسلوب العبادة الذي يمارسه المعمدانيون أو اللوثريون . فهل من الأسلم لي أن أنتمي إلى هذه الكنيسة أو تلك بناء على أمر الحاكم لأنه لا يصدر أمراً في المسائل الدينية إلا بسلطان علماء هذه الكنيسة وبمعونة مجمعهم ؟

أقول الحق ، إننا لابد أن نقر بأن الكنيسة هي في الأغلب ، مؤهلة للتأثر بالبلاط الملكي أكثر من تأثر البلاط الملكي بالكنيسة ، هذا إذا اتفقنا على أن مجمع الكهنة هو الذي يصدر القوانين . فمن المعروف أن الكنيسة كانت تحت رحمة تقلب الأباطرة الأرثوذكس والأريوسيين . ولكن إذا كانت هذه الأحداث بعيدة عنا فإن تاريخ انجلترا الحديث يقدم لنا أمثلة حية ، في عهد هنري الثامن وإدوارد السادس وماري وإليزابيث ، في شأن تغيير رجال الكنيسة لأوامرهم في سهولة ويسر ، ولقوانين الإيمان ولأسلوب العبادة وفقاً لميول هؤلاء الملوك والملكات . ومع ذلك فلو كان هؤلاء الملوك والملكات لديهم آراء متباينة في الأمور الدينية وبالتالي أصدروا أوامر متباينة في مثل هذه الأمور فإن أي إنسان متبصر ، وكدت أقول ملحداً ، لن يقبل القول بأن أي إنسان، مخلص وشريف يعبدالله ، في مقدوره طاعة هذه الأوامر .

أما فيما يختص بالعبادات الظاهرية فأقول ، أولاً إنه ليس من سلطان الحاكم أن يفرض طقوساً معينة لعبادة الله بقوة القانون سواء في كنيسته

أو فى أية كنيسة أخرى . وسبب ذلك ليس مردوداً فقط إلى أن هذه الكنائس مجتمعات حرة وإنما هو مردود أيضاً إلى أن الممارسات الخاصة بعبادة الله ليس لها من تبرير سوى أن أصحابها يعتقدون أنها مقبولة لدى الله . ولهذا فإن العبادة التى تخلو من الإيمان بها ليست حسنة فى ذاتها وليست مقبولة من الله . ومن ثم فإن فرض مثل هذه العبادة على شعب يرى أنها مناقضة لمعتقداته يعنى إجبار هذا الشعب على الإساءة إلى الله . وهذاالنوع من العبث تعجز اللغة عن التعبير عنه لسبب بسيط وهو أن الغاية من أى دين هى إرضاء الله ، وأن الحرية ضرورية لتحقيق هذه الغاية .

ولكن ربما يستخلص القارئ مما سبق قوله أننى أنكر أن يكون للحاكم سلطان على الأمور الحيادية ، وأنه إذا كان ذلك كذلك فمعناه أننا نسلب الحاكم من أى سلطان تشريعى . وأنا أجيبك بأن الأمور الحيادية ، وربما وحدها ، خاضعة للحاكم . ولكن لا يلزم من ذلك أن يشرع الحاكم ، كيفما شاء ، لكل ما له علاقة بهذه الأمور . إن الخير العام هو معيار التشريع . فإذا حدث أن كان أمر من الأمور الحيادية خاليا من المنفعة فمن الممكن ألا يكون موضع تشريع .

هذا بالإضافة إلى أن الأمور الحيادية لا يمكن أن تظل حيادية إذا ما انخرطت فى الكنيسة وفى عبادة الله . إنها لن تكون فى متناول الحاكم المشرع لأن انخراطها يمتنع معه تكوين علاقة مع الأمور المدنية . إن خلاص النفوس هى المهمة الوحيدة للكنيسة . وهى ليست مهمة الدولة على الإطلاق أو مهمة أى عضو من أعضائها ، بل ليس من مهمتها استخدام أى طقس من الطقوس . فلا استخدام الطقوس أو عدم استخدامها فى التجمعات الدينية من شأنه أن يفيد حياة الإنسان وحريته ومكانته أو يسبب لها ضرراً .

فلنسلم مثلا بأن استحمام طفل بالماء من الأمور الحيادية ، ولنسلم كذلك بأن الحاكم يعلم أن مثل هذا الاستحمام مفيد فى علاج أمراض الأطفال أو فى تفادى هذه الأمراض ، ويهتم اهتماماً بالغاً بسن تشريع فى هذا الأمر . فى هذه الحالة يمكنه أن يصدر أوامره بإصدار هذا التشريع . ولكن هل يلزم الأطفال بالعماد فى المعمودية المقدسة من أجل تطهير نفوسهم؟ إن الفارق الحاد بين الحالتين واضح للعيان من أول نظرة . ولكن دعنا نطبق الحالة الثانية فى طفل يهودى وسترى أن المسألة ليست فى حاجة إلى تعليق .

فما الذى يمنع الحاكم المسيحى من أن يكون لديه رعايا يهود ؟ والآن ، إذا قررنا أن مثل هذا الضرر لايمكن أن يمس اليهودى عندما تجبره ضد ما يعتقد ، على ممارسة دينه، لأمر هو فى طبيعته حيادى فكيف نقبل أن يمارس المسيحى مثل هذا النوع من الممارسة ؟

وأكرر أن الأمور الحيادية بحكم طبيعتها ليس فى إمكان أية سلطة بشرية أن تجعلها جزءاً من عبادة الله ؛ لسبب بسيط وهو أن هذه الأمور حيادية . وحيث إن الأمور الحيادية ليس فى طبيعتها أن تسترضى الله فكذلك ليس فى إمكان أية قوة أو سلطة بشرية أن تسبغ عليها العزة والكرامة بحيث يمكنها أن تسترضى الله . وفى أمور الحياة العامة فإن استخدام الأمور الحيادية التى لم يحرمها الله هو استخدام يتم فى حرية وبطريقة مشروعة ، ومن ثم فالسلطة البشرية واردة فى مثل هذه الأمور . بيد أن الأمر ليس كذلك فى الأمور الدينية . فالأمور الحيادية ليست مشروعة فى عبادة الله .

وقد يقال : ماذا لو أن الكنيسة أصبحت وثنية الطابع . هل يتساهل معها الحاكم ؟ جوابى هو على هذا النحو : ما هى القوة التى يتصف بها

الحاكم والتى تؤهله للقضاء على كنيسة وثنية ليست مستخدمة فى زمان معين ومكان معين ، فى تدمير كنيسة مستقيمة الإيمان ؟ ولهذا ينبغى التنويه بأن القوة المدنية هى هى فى كل مكان ، وأن دين الأمير هو دينه هو . وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأنه إذا مُنحت هذه القوة للحاكم المدنى فى الأمور الروحية ، كما حدث فى جنيف ، فإنه قد يجتث الدين الشائع عنه أنه وثنى بالعنف والدم . وعلى غرار هذه القاعدة يمكن لحاكم مدنى آخر ، فى بلدة مجاورة ، أن يضطهد الدين المتجدد مثل المسيحية فى الهند . فالسلطة المدنية إما أنها تغير كل شئ فى الدين وفقا لأهواء الأمير ، وإما أنها لا تغير شيئا . وإذا أبيح لها ، ولو مرة ، إدخال أى تغيير فى الدين بقوة القانون والعقاب فلن يكون ثمة حدود لهذاالتغيير بل إنه سيكون من المشروع ، على نفس المنوال ، إحداث تغيير فى كل شئ وفقا لقاعدة الحقيقة التى يشكلها الأمير . ولهذا ينبغى ألا يُحرم أى إنسان من متع الحياة الدنيا بسبب دينه ، حتى الأمريكان الذين يحكمهم أمير مسيحى ينبغى ألا يعاقبوا عقابا يمس أبدانهم أو خيراتهم لمجرد أنهم لا يعتنقون إيماننا وعبادتنا . وإذا اقتنعوا بأنهم يرضون الله عندما يمارسون طقوس بلادهم ، وأنهم ينالون السعادة بفضل هذه الممارسة ، فعلينا أن نتركهم لله ولأنفسهم . دعونا نحفر حتى نصل إلى الجذور . وإليك الصورة :

حفنة من المسيحيين ضعيفة ومعدومة تصل إلى بلد وثنى ، هذه الحفنة الأجنبية تتضرع إلى المواطنين، باسم أحشاء البشرية ، أن يمدوهم بضرورات الحياة فيمدونهم ويعطونهم سكنا فيتكاتفون جميعا ويكونون فى النهاية شعباً واحداً . وبذلك تتجذر المسيحية فى هذا البلد وتنتشر ولكنها لن تكون الأقوى على حين غرة . وفى هذه الحالة يعم السلام والصداقة

والإيمان والعدالة . وفى النهاية يصبح الأمير مسيحياً ، ويصبح حزبهم هو الأقوى . وفجأة تنهار المواثيق وتُنهك الحقوق المدنية وتجتث الوثنية . وفيما يختص بالوثنيين الأبرياء الذين يتسمون بمراعاة دقيقة لقواعد العدالة وقانون الطبيعة وبعدم الخروج على قواعد المجتمع فإننى أقول إنه إذا لم يهجر هؤلاء الوثنيون دينهم القديم وينتقلون إلى دين آخر جديد وغريب فإنهم معرضون للطرد من أراضيهم ومن ممتلكاتهم الموروثة ، بل للحرمان من الحياة ذاتها . وعندئذ تصبح الكنيسة قوية وشرهة فى السيطرة . ومثل هذه الكنيسة من شأنها أن تنتج وأن يصبح ادعاؤها الدين وعنايتها بالنفوس عباءة يتستر من ورائها النهب والطموح .

إذن كل من يعلن أن الوثنية ينبغى أن تجتث من أى مكان بالقوانين والعقاب والنار والسيف عليه أن يُطبق هذه القصة على نفسه لأن الحالة واحدة سواء فى أمريكا أو فى أوروبا . ومن ثم فلا يمكن حرمان الوثنيين هناك أو المسيحيين المنشقين هنا من متع الحياة الدنيا استناداً إلى محكمة كنسية ، كما لا يمكن تغيير الحقوق المدنية أو انتهاكها اعتماداً على أسباب دينية فى مكان دون آخر .

وقد يقال إن الوثنية خطيئة ، ومن ثم لن تكون موضع تسامح . فإذا قيل بعد ذلك إنه ينبغى تجنبها فالاستدلال سليم . ولكن لا يلزم من كونها خطيئة أن يكون العقاب من مهمة الحاكم ؛ لأنه ليس من مهمته استعمال السيف لإنزال العقاب على المسائل التى يعتقد ، حيادياً ، أنها خطيئة ضد الله . فالشراهة والشراسة والكسل وما شابه ذلك خطايا متفق عليها من قبل بنى البشر أجمعين . ولكن لم يقل أحد أن من مسئولية الحاكم إنزال العقاب على من يرتكب أيًا من هذه الخطايا . وسبب ذلك مردود إلى أن هذه

الخطايا لا تمس حقوق الآخرين ولا تنتهك سلام المجتمعات . بل إن خطيئة الكذب ليست موضوع عقاب فى أى مكان إلا فى الحالات التى تُستبعد فيها السفالة ، والإساءة الموجهة إلى الله ولا يستبعد الضرر الذى يمس الجيران والدولة . ثم ماذا يحدث لو أن الأمير ، فى بلد ما ، كان مسلماً أو وثنياً وارتأى أن المسيحية كاذبة ومهينة لله ، ألا يُجتث المسيحيون لنفس السبب وبنفس الأسلوب ؟

وقد يقال كذلك إنه ينبغى اجتثاث الوثنيين بقانون موسى . وهو قول حق ولكنه ليس قولاً يلتزم به المسيحيون . فلا أحد يزعم أن ما يأمر به قانون موسى ينبغى أن يأتمر به المسيحيون . وليس مدعاة للسخرية أكثر من هذه التفرقة التى نقيمها بين القانون الأخلاقى والقضائى والطقسى . فليس ثمة قانون وضعى يجبر البشر . فالقانون الوضعى لا يجبر شعباً على تطبيقه إلا إذا كان خاصا به . «يا إسرائيل اسمعى» هذا قول كافٍ لعدم التزام أى شعب بقانون موسى إلا شعب إسرائيل . وهذا الرأى وحده هو الإجابة لكل مَنْ يحرضنا على تطبيق قانون موسى الذى ينص على إعدام الوثنيين . تفصيل هذه الحجة على الوجه الآتى :

إن الوثنيين فى الدولة اليهودية على ضربين . وثنيون وُلدوا فى أحضان الطقوس الموسوية وأصبحوا مواطنين فى هذه الدولة ثم أنكروا ، فيما بعد ، عبادة إله إسرائيل . وقد اتهموا بأنهم خونة ومتمردون ، بل اتهموا بالخيانة العظمى كحد أدنى . وسبب ذلك أن الدولة اليهودية متمايزة عن أى كومنولث ، وعن عن أى دولة أخرى فى أنها مؤسسة على ثيوقراطية مطلقة . ولم يكن ثمة فارق بل لم يكن من الممكن أن يكون ثمة فارق بين هذه الدولة والكنيسة . وقوانين عبادة الإله الواحد غير المنظور هى قوانين الشعب اليهودى .

وهى جزء من النظام السياسى حيث الله هو المشرع . فإذا دلنى أحد على دولة فى ذلك الزمان تقوم على هذا الأساس فإننى فى هذه الحالة أقر وأعترف بأن القوانين الكنسية هى جزء مما هو مدنى ، وأن رعايا هذه الحكومة قد تكون مسايرة بل من الضرورى أن تكون مسايرة للكنيسة بفعل السلطة المدنية . ولكن ليس ثمة شئ من هذا القبيل محكوم بالإنجيل فى أية دولة مسيحية . نعم ، ثمة مدن وممالك عديدة آمنت بالمسيح ولكنها مع ذلك احتفظت بنظامها السياسى القديم من غير اختلاط بقانون المسيح . نعم علّمهم كيف ينالون الحياة الأبدية بالإيمان والأعمال الخيرة ولكنه لم يؤسس دولة ، ولم يصف لهم أى شكل جديد ومتميز من أشكال الحكم ، ولم يسلم أى سيف لأى أمير بهدف استخدامه لإجبار البشر على التنازل عن دينهم وقبول دينه .

هذا عن الضرب الأول ، أما الضرب الثانى فهو أن الأجانب ، الذين كانوا غرباء فى كومنولث إسرائيل ، لم يجبروا على ممارسة طقوس القانون الموسوى ، بل على الضد من ذلك فإنه فى الأماكن التى يُنص فيها على ضرورة إعدام الإسرائيلى الوثنى (خروج ٢٢٠ : ٢٠ ، ٢١) يُنص فيها أيضا على رفض تعذيبه أو اضطهاده . أقرر أن الأمم السبع التى كانت فى حوزتها الأرض الموعودة للإسرائيليين قد اجتثت تماما ، ولكن لم يكن ذلك بسبب وثنيتهم . لأنه لو كان الأمر كذلك فلماذا لم يجتث المؤابيين ؟ السبب فى ذلك أن الله من حيث هو ملك اليهود بصفة خاصة فإنه لم يكن فى مقدوره المعاناة من عبادة إله آخر مملكته وهى أرض كنعان ، لأن ذلك كان يعتبر خيانة عظمى . فمثل هذا التمرد الصارخ لا يمكن أن يتسق مع سيطرته التى كانت سيطرة سياسية كاملة . ولهذا كان من الضرورى اجتثاث أية وثنية من مملكته ،لأن هذه الوثنية تعنى إقراراً بوجود إله آخر،

أي بوجود ملك آخر وهذا مناقض لقوانين الامبراطورية ، وكان من اللازم أيضا طرد الوثنيين حتى تصبح الأرض ملكا للإسرائيليين . ولنفس السبب قام أبناء عيسى ولوط بطرد الإيميين والحوريين من بلادهم وأعطى الله أراضيهم إلى الغزاة طبقا للأسس سالفة الذكر (تثنية ، ٢) وجميع أفراد قبيلة راحاب وسكان جبعون قطعوا عهدا مع يشوع وسكنوا في أرضه ، وكان من بين اليهود عدد وفير من السبايا الوثنيين . وقد هزم داود وسليمان بلدانا عديدة خارج أرض الموعد حتى الفرات . ولم نعثر على أى من السبايا العديدة أو الأمم العديدة التى خضعت لداود وسليمان مَنْ أجبر على اعتناق الديانة اليهودية وعبادة الإله الحق ، وعوقب على وثنيته على الرغم من أنهم جميعا كانوا وثنيين . أما إذا ارتد أحد عن ديانته وأراد أن يكون مواطنا فى الكومنولث اليهودى فإن عليه أن يخضع لقوانينه ويقبل ديانته . بيد أنه يقوم بذلك طواعية وبدون إجبار . وهو لم يقم بذلك ليدلل على خضوعه بل ليستجدى امتيازا . وإذا ما قُبل فإنه يصبح خاضعا لقوانين الكومنولث التى تشجب الوثنية فى حدود أرض كنعان . بيد أن هذه القوانين ، كما قلت ، لم تطبق على البلدان الواقعة خارج الحدود على الرغم من أنها خاضعة لليهود.

هذا فيما يتعلق بالعبادة البرانية . يبقى بعد ذلك النظر فى بنود الإيمان .

وبنود الدين بعضها عملى وبعضها نظرى . وعلى الرغم من أنهما يتسمان بمعرفة الحقيقةغ فإنهما لا يتجاوزان فهم البنود التى تؤثر فى الإرادة وآداب السلوك . ولهذا فإن الآراء النظرية وبنود الإيمان المطلوب اعتناقها ينبغى ألا تكون مفروضة على الكنيسة من خلال قانون الدولة . لأنه

من المحـال أن يسن المشـرع قـانونا ليس فى إمكان الإنسـان تنفـيـذه . والاعتقاد بأن يكون هذا أو ذاك صادقا لا يستند إلى إرادتنا . وقد فصلنا القول فى هذه المسألة بتأثير من نورها فإنها تكون فى الوضع الأضعف بالنسبة إلى أية قوة مستعارة مهما أضيف إليها من عنف . وبذلك نكون قـد أفضنا القول فى الآراء النظرية . والآن علينا أن نتجه إلى الآراء العملية .

إن الحياة الخيرة ، الخالية من الدين والتقوى الحقيقية ، هى من مسئولية الحكم المدنى أيضاً . وفيها تكمن سلامة أرواح البشر والكومنولث . ولهذا ، فإن الأفعال الأخلاقية لها علاقة بالتشريع البرانى والجوانى ، وبالحكم المدنى ، وأقصد بذلك الأمير والضمير . وهنا ثمة خطورة عظمى وهى أن يطغى أحد التشريعين على الآخر ومن ثم يحدث الشقاق بين الحافظ على السلام العام والمشرف على خلاص الأرواح . ولكن إذا راعينا الحدود بين هاتين الحكومتين فمن شأن ذلك أن يزيل أية صعوبة فى هذه المسألة .

لكل إنسان روح خالدة قادرة على الحصول على السعادة الأبدية أو البؤس . وسعادته مستندة إلى اعتقاده وأعماله فى هذه الحياة الدنيا ، وهذه ضرورية للحصول على رضا الله . وقد شرعها الله لتحقيق هذه الغاية . ويلزم من ذلك ، أولاً ، أن ممارسة هذه الأمور هى الواجب الأعظم المنوط بالبشرية ، وأن عنايتنا وتطبيقاتنا وجهودنا فى حدها الأقصى ينبغى أن تُمارس بحثاً عن هذه الأمور وتجويدها ، لأنه لا شئ فى هذه الحياة الدنيا يفوق الأبدية . ويلزم من ذلك ثانياً ، ألا ينتهك أحد حق الآخر بسبب آرائه الخاطئة أو يتربص لتدمير أمور الآخرين . ولهذا فإن خلاص الإنسان من شأن الإنسان وحده . ولكن يجب ألا يُفهم من ذلك أننى أقصد إدانة المواعظ

الحسنة والمحاولات الودودة للتقليل من وقوع البشر فى الضلال ؛ إذ إن ذلك يعد أسمى واجب يمارسه المسيحى . فمن حق أى إنسان استخدام المواعظ والحجج كما يحلو له من أجل خلاص إنسان آخر .

ولهذا ينبغى الامتناع عن استخدام القوة والقهر والغطرسة . ومن هذه الزاوية فلا يحق لأى إنسان أن يستسلم لطاعة أولئك الذين يلقون عليه العظات والأوامر ، ولكن يستسلم لما هو مقتنع به . ذلك أن كل إنسان هو السلطان الأعلى والمطلق فى إصدار الأحكام بنفسه . وسبب ذلك أن أى إنسان آخر ليس من شأنه ذلك بل ليس فى إمكانه أن يتأثر بمسلكه .

ولكن بالإضافة إلى أرواحهم الخالدة فإن البشر لديهم حياتهم المؤقتة على هذه الأرض . وحيث إن أحوالهم هشة وسريعة الزوال ، ومدة بقائهم ليست معروفة فإنهم فى حاجة إلى ألوان عديدة من هدوء البال التى يمكن أن يحققوها ويحافظوا عليها بالكدح وبالآلام لأن الأمور الضرورية لتدعيم وجودنا ليست من الإنتاج العفوى للطبيعة ولا هى مهيأة لاستعمالنا . وهذا من شأنه أن يتطلب عناية أخرى ، ومن ثم يفضى إلى عمل آخر . ولكن انحراف البشرية قد انتهى إلى الحد الذى فيه يفضلون الانقضاض على ثمار الآخرين على أن يبذلوا أى جهد فى صناعتها بأنفسهم ، من الضرورى أن يحافظ الناس على ممتلكاتهم التى حصلوا عليها بعرق جبينهم ، وأن يحافظوا على حريتهم وقوتهم حتى يمكنهم الحصول على ما يبتغون ؛ لأن كل ذلك من شأنه أن يدفع البشر إلى تكوين مجتمع يضمن لهم ممتلكاتهم بفضل التعاون المتبادل والقوة المشتركة فى الأمور التى تسهم فى راحتهم وسعادتهم فى هذه الحياة الدنيا تاركين لكل إنسان اهتمامه بسعادته الأبدية ذلك أن الحصول عليها لا يتم بجهد الآخرين ولا فقدانها مردود إلى خبث

الآخرين ولا الأمل فى الحصول عليها مردود إلى عنف خارجى . ومع ذلك فإنه بقدر ما ينخرط الناس فى المجتمعات المؤسسة على المساندة المتبادلة من أجل الدفاع عن خيراتهم الزمانية بقدر ما تُسلب منهم إما بخداعهم ونهبهم من قِبل زملائهم المواطنين وإما بالعنف العدوانى من قِبل الأجانب . وعلاج هذا الشر يكمن فى استخدام الأسلحة والثروة وجموع المواطنين . أما علاج الشر الآخر فيكمن فى استخدام القوانين . ورعاية جميع هذه المسائل يلتزم بها الحاكم المدنى من قِبل المجتمع . هذا هو أصل المسألة وهذا هو استعمالها ، وهذه هى حدود السلطة التشريعية (وهى أعلى سلطة) فى أية دولة . وأنا أقصد بذلك أن ينص على تأمين الملكية الخاصة ، والسلام ، والثروة ، والسلع لجميع الناس ، وعلى تقوية قوتهم الحيوانية ، بقدر الإمكان، لمواجهة الغزوات الأجنبية .

وتأسيسا على كل ذلك يصبح من الميسور أن نفهم الغاية التى ينبغى أن تنشدها السلطة التشريعية ، والمعايير التى تنظم مسلك هذه السلطة . وهذا هو الخير الزمانى والثراء البرانى للمجتمع ، وهو السبب الوحيد فى تأسيس البشر للمجتمع ، بل هو الشئ الوحيد الذى ينشدونه فى هذا المجتمع . ومن البيّن كذلك الحرية التى يتمتع بها الناس بالنسبة إلى خلاصهم الأبدى ، وتتلخص فى أن كل إنسان عليه أن يفعل ما يقتنع به ضميره أنه مقبول لدى الله الذى تتوقف سعادتهم الأبدية على ما يلذ له ويقبله ؛ لأن الطاعة لله ، فى المقام الأول ، ثم تليها الطاعة فى القوانين .

ولكن إذا سئلت : ماذا يحدث لو أن الحاكم ، بحكم سلطانه ، أصدر أمراً يبدو غير قانونى بالنسبة إلى ضمير شخص ما ؟ فإن جوابى هو على النحو الآتى : إذا كانت الحكومة تدار بإخلاص ، وكان مستشارو الحكم

مهتمين بالخير العام فإن إصدار مثل هذا الأمر لن يحدث إلا نادراً . ولكن إذا حدث فإنه يجب على هذا الشخص أن يمتنع عن إتيان الفعل الذى يعتقد أنه غير قانونى ، وعليه أن يتحمل العقاب الذى هو قانونى فى هذه الحالة . لأن الحكم الخاص لأى شخص فيما يختص بسن قانون ، فى الأمور السياسية ، من أجل الخير العام لا ينبغى بقوة القانون ، ولا يستحق استبداله . ولكن إذا كان القانون يمس الأمور التى ليست فى حدود سلطان الحاكم (مثل إجبار شعب ما أو حزب ما على اعتناق دين غريب وعلى المشاركة فى عبادة وطقوس كنيسة أخرى) ضميرهم استناداً إلى ذلك القانون لأن المجتمع السياسى ليس مؤسساً إلا لتحقيق غاية وحيدة وهى تأمين ملكية الإنسان للأشياء الدنيوية . أما عناية الإنسان بروحه وبالأمور السماوية التى لا تنتمى إلى الدولة ولا تخضع لها فإنها متروكة تماماً للإنسان . ولذا فإن تأمين حياة الناس والأمور المتعلقة بهم فى هذه الأمور هى من شأن الحاكم . ولهذا أيضا فإن الحاكم ليس فى إمكانه انتزاع هذه الأمور الدنيوية من هذا الإنسان أو هذا الحزب وإعطائها إلى إنسان آخر أو حزب آخر ، وليس فى إمكانه تغيير ملكية رعاياه (ولو بالقانون) بسبب علاقته بالغاية المنوط تحقيقها من قبل الحكومة المدنية .

ولكن ماذا يحدث لو أن الحاكم اعتقد أن مثل هذا القانون هو فى صالح الخير العام ؟ جوابى على النحو الآتى : كما أن الحكم الخاص لأى فرد ، إذا كان حكماً خاطئاً ، لا يعفيه من الالتزام بالقانون فكذلك الحكم الشخصى – كما أسميه – للحاكم لا يمنحه حقاً جديداً فى فرض قوانين على رعاياه ، وهو فرض لا يمنحه إياه دستور الحكم ، ولا تمنحه إياه سلطة الشعب . وكذلك الحال إذا قصد الحاكم إلى إثراء رفاقه وأشياعه وإفساد

الآخرين ، ولكن ماذا يحدث لو أن الحاكم اعتقد أن له الحق فى سن مثل هذه القوانين ، وأنها من أجل الخير العام ، وكان اعتقاد رعاياه على الضد من ذلك ؟ مَنْ الذى يحكم بينهما ؟ جوابى : هوالله وحده ، لأنه لا يوجد قاضٍ ، على وجه المعمورة ، يحكم بين الحاكم الأعلى والشعب . أقول إن الله ، فى هذه الحالة ، هو القاضى الوحيد الذى يعاقب كل إنسان ، فى يوم الحساب، حسب ما يستحق ، أى حسب إخلاصه واستقامته فى تنمية التقوى والخير العام وسلام البشرية . ولكن ماذا يمكن أن يكون عليه الوضع قبل يوم الحساب ؟ جوابى على النحو الآتى : العناية الأساسية والرئيسية لكل إنسان ينبغى أن تكون موجهة لروحه أولاً وللسلام العام ثانياً على الرغم من أن قِلة من الناس تعتقد أن السلام هو كل شئ .

ثمة نوعان من الخلاف بين الناس ، أحدهما متعلق بالقانون والآخر بالقوة . وهذا الخلاف يدور على أن نهاية أحدهما بداية الآخر . ولكن ليس من اهتمامى البحث عن سلطة الحاكم فى دساتيرالأمم ، وأن ما أعرفه هو ماذا يحدث عندما تنشأ خلافات دون أن يحسمها أحد القضاة وعندئذ يمكنك القول بأن على الحاكم أن يفرض إرادته لأنه الأقوى ثم ينفذ ما يريد. وهذا قول حق ولكن المشكلة لا تكمن فى التشكك فى هذا القول ولكن تكمن فى القاعدة التى تفرض حق الحاكم فى ذلك .

ولكن علينا الدخول فى التفصيلات . وهنا أقول ، أولاً ، إن الحاكم ينبغى عليه ألا يتسامح مع الآراء المضادة للمجتمع الإنسانى أو مع القواعد الأخلاقية الضرورية للمحافظة على المجتمع المدنى . ولكن هذه الأمثلة نادراً ما تحدث فى أية كنيسة ، لأنه لاتوجد طائفة يصل بها الحال إلى درجة من الجنون يسمح لها أنها مؤهلة لتعليم عقائد من الواضح أنها تقوض أساس المجتمع ، وبالتالى فإنها موضع إدانة من الإنسانية برمتها ، لأن مصالحها وسمعتها معرضة للخطر .

وثمة شر دفين ولكنه من أخطر الشرور على الدولة وهو أن ينتزع الناس حقاً معيناً لهم ولطائفتهم ويغلفون هذا الانتزاع بكلمات خداعة هى فى حقيقة أمرها مضادة للحق المدنى للجماعة . مثال ذلك : ليس فى الإمكان العثور على طائفة تعلّم الإعلان صراحة عن مثل هذه الأمور لدفع الحاكم إلى مراقبتهم وإلى إيقاظ الدولة لملاحقة انتشار هذا الشر الخطير . ومع ذلك نحن لا نعدم العثور على بشر يقولون نفس المعنى ولكن بألفاظ أخرى . فماذا يقصد أولئك الذين يقولون بأن الإيمان ينبغى أن يكون مستبعداً من الهراطقة ؟ إنهم يقصدون أن من حقهم وحدهم القول بهذا الاستبعاد ، لأنهم يعلنون أن كل الذين لا ينتمون إلى تجمعهم هراطقة ، أو على الأقل يعلنون ذلك عندما يرون أن هذا الإعلان يأتى فى الوقت المناسب . وماذا يعنى قولهم بأن الملوك المحرومين يفقدون تيجانهم وممالكهم ؟ إنه من البَيّن هنا أنهم ينسبون إلى أنفسهم ، عنوة ، سلطة إسقاط الملوك ، لأن هؤلاء الملوك يتحدّون سلطة الحرمان التى هى حق متميز لهم بفضل رتبتهم الكنسية . وهذا السلطان ، الذى هو مؤسس على النعمة الإلهية ، يزعم أصحابه ، صراحة ، أنهم يتحكمون فى جميع الأمور لأنهم فى غنى عن الاعتقاد أو على الأقل فى غنى عن الزعم بأنهم هم وأمثالهم الذين يُنسبون إلى المخلصين والمتدينين ومستقيمى الإيمان ، أى إلى أنفسهم بشكل واضح وصريح ، لهم تميز خاص أو سلطة على كل الفانين ، فيما يختص بالهموم المدنية ، أو أولئك الذين يزعمون ، باسم الدين ، أنهم يتحدون أية سلطة ليس لها علاقة بتجمعهم الكنسى – أقول إن هؤلاء ليس لهم الحق فى أن يتسامح معهم الحاكم . وكذلك أولئك الذين لا يعلّمون لزوم التسامح مع كل البشر فى المجال الدينى . فما هى دلالة هذه النظريات التى لا تشير إلا إلى أن أصحابها مستعدون للانقضاض على الحكم ، فى أية مناسبة ، والاستيلاء

على إقطاعيات زملائهم وثرواتهم ويطلبون الصفح من الحاكم حتى يصبحوا من القوة بحيث يؤثرون فى الحكم ؟

وأكرر القول بأن الكنيسة التى يقوم دستورها على أن الذين ينتمون إليها عليهم ، بالتالى ، وضع أنفسهم تحت حماية أمير آخر ، هذه الكنيسة ليس لها الحق فى أن تطلب التسامح من الأمير ؛ لأنه لو كان للكنيسة هذا الحق فإن على الأمير أن يستسلم لسن تشريع أجنبى فى بلاده ، ويواجه شعبه عذاباً مؤلماً لأنهم سيجندون ضد حكومته . ثم إن التفرقة المبتذلة والمغلوطة بين البلاط والكنيسة لا تفضى إلى علاج هذه المتاعب وعلى الأخص عندما يخضع كل منهما للسلطة المطلقة لفرد واحد لا يملك فقط سلطة إقناع أعضاء كنيسة بما يسنه إما على أنه دينى محض أو ما شابه ذلك ، ولكنه يملك أيضاً نهيهم عن ارتكاب فعل معين خوفاً من عذاب النار الأبدية . ومن السخرية أن يعلن الإنسان أنه مسلم فقط من حيث الدين ولكنه فيما عدا ذلك فإنه يعلن أنه مخلص لحاكم مسيحى فى حين أنه يقر فى نفس الوقت بأنه يطيع مفتى القسطنطينية طاعة عمياء ، الذى بدوره يخضع خضوعاً تاماً للامبراطور العثمانى ويشكل الدين حسب هواه . ولكن هذا المسلم الذى يعيش وسط المسيحيين يرفض حكومتهم بشكل واضح إذا أقر بأن شخصاً واحداً هو رئيس كنيسته والحاكم الأعلى للدولة .

وأخيراً لا يمكن التسامح على الإطلاق مع الذين ينكرون وجود الله . فالوعد والعهد والقسم ، من حيث هى روابط المجتمع البشرى ، ليس لها قيمة بالنسبة إلى الملحد . فإنكار الله ، حتى لو كان بالفكر فقط ، يفكك جميع الأشياء . هذا بالإضافة إلى أن أولئك الملحدين الذين يدمرون كل الأديان ليس من حقهم أن يستندوا إلى الدين لكى يتحدوا . أما بالنسبة إلى

الآراء العملية وإن لم تكن خالية تماماً من الخطأ فإنها إذا لم تكن تود الهيمنة على الآخرين أو تمثل الأمن المدنى للكنيسة التى تُعلّم هذه الآراء فليس ثمة مبرر لعدم تسامحنا معها .

يبقى بعد ذلك أن أتحدث عن هذا الذى نسميه بفجاجة المجتمعات التى كانت مأوى وحضانة للمنشقين عن الكنيسة والتى تقدم أقوى اعتراض ضد هذه النظرية عن التسامح . بيد أن ذلك لم يحدث لا بسبب عبقرية هذه المجتمعات وإنما بسبب الظروف التعسة التى توجد فيها حرية مقهورة أو مريضة . وقد تتوقف كل هذه الاتهامات إذا اضطرت الكنائس إلى أن تتخذ من التسامح أساساً لحريتها ، وأن تَعلم أن حرية الضمير حق طبيعى لكل إنسان يخصها كما يخص المنشقين ، وأن لا إكراه فى الدين سواء بالقانون أو بالقوة . وعندئذ يتوقف الضمير عن الشكوى وإحداث الصخب . وعندما نزيل أسباب عدم الرضا والعداوة فلن يبقى شئ فى هذه التجمعات أكثر سلاماً وأقل عرضة لإحداث اضطرابات فى الدولة مما هو حادث فى التجمعات الأخرى . ولكن علينا الآن فحص أهم هذه الاتهامات .

فأنت قد تقول إن التجمعات والاجتماعات تعرض السلام العام للخطر وتهدد الدولة . وجوابى أنه إذا كان ذلك كذلك فلماذا تنعقد هذه الاجتماعات العديدة يومياً فى الأسواق وفى المحاكم ؟ ولماذا تعانى الجماهير من المقايضة ، ولماذا تعانى البشرية فى المدن ؟ قد تجيب بأن تلك التجمعات مدنية ، أما التى نعترض عليها فهى كنسية . وجوابى أنه من المحتمل أن مثل هذه التجمعات التى هى أبعد ما تكون عن تناول الشئون المدنية تحدث ارتباكاً لها . ولكن التجمعات المدنية مكونة من أشخاص لهم فكر واحد ، كما لو كان الاتفاق فى الدين مؤامرة ضد الدولة ، وكما لو كان الناس لا

يشعرون بدفء الإجماع فى الدين إلا إذا تقلصت حريتهم . ومع ذلك فما زال التدليل قائما على أن التجمعات المدنية مفتوحة وحرة لكل إنسان فى حين أن الاجتماعات الدينية للمنشقين هى اجتماعات أكثر انغلاقاً من غيرها ، ومن ثم تتيح الفرصة لعمل مؤامرات سرية . وجوابى أن هذا الرأى ليس صائباً تماماً لأن كثيراً من التجمعات المدنية ليست مفتوحة لكل إنسان . وإذا كانت بعض الاجتماعات الدينية خاصة فمن الذى يلام (بالله عليكم) : أولئك الذين يرغبون فى ذلك أو أولئك الذين يمنعونها من أن تكون للجميع ؟ وقد تقول ، مرة أخرى ، إن التجمع الدينى يوحّد عقول الناس وعواطفهم ولهذا فهو أكثر خطورة . ولكن إذا كان ذلك كذلك لماذا لا يخاف الحاكم من الكنيسة ، ولماذا لا يمنع اجتماعاتها بدعوى أنها خطرة على حكومته ؟ قد تقول إن سبب ذلك أنه هو نفسه جزء منها بل هو قائد هذه المجتمعات ، وعندئذ يبدو الأمر كما لو لم يكن هو أيضاً جزءاً من الدولة وقائد الشعب برمته .

إذن ، دعونا نتناول المسألة بصراحة . إن الحاكم لايخشى كنيسته وإنما يخشى الكنائس الأخرى لأنه عطوف ومحب لكنيستـه وقاس على الكنائس الأخرى . يتعامل مع شعب كنيسته على أنهم أولاده بل إنه يغرقهم فى المرح والسرور . أما مع أفراد الكنائس الأخرى فهو يتعامل معهم على أنهم عبيد ، وهم يحقرون من أنفسهم بلا لوم ، ولا يعوضهم عن ذلك إلا بأن يكرههم على العمل الإجبارى الشاق ويسجنهم ويصادر أملاكهم ويقتلهم ، بينما ينحاز إلى شعب كنيسته ويدافع عنهم . أما أعضاء الكنائس الأخرى فيضربهم بالسوط ويقهرهم . دعه يقلب عليهم الموائد أو دع المنشقين لا يتمتعون إلا بنفس الامتيازات المدنية التى يتمتع بها شعب كنيسته وسرعان ما يرى الحاكم أن هذه الاجتماعات الدينية لم تعد خطرة . ذلك أن الناس

عندما يتآمرون ويحرصون على التآمر فليس الدين هو الذى يلهمهم بذلك فى اجتماعاتهم وإنما المتاعب والاضطهادات هى التى تدفعهم إلى الرغبة فى تهدئة أنفسهم . إن الحكومات العادلة والمعتدلة ، فى كل مكان ، هى حكومات تنعم بالسكينة . أما القهر فإنه يفضى إلى الحروب الأمر الذى يدفع الناس إلى النضال من أجل التخلص من طوق العذاب والقهر . وأنا أعرف أن الفتن غالباً ما تحدث باسم الدين . ولكن ما هو حق أن الرعايا ، بسبب الدين ، غالباً ما يساء معاملتها ، وتحيا فى بؤس وشقاء . صدقونى القول إن الفورات لا تنشأ بسبب مزاج خاص بهذه الكنيسة أو تلك أو بسبب مجتمع دينى ولكن من استعداد البشرية فى محاولة التخلص بالفطرة من الطوق الذى يجز على رقبتها عندما تئن من أى حمل ثقيل . ولنفترض أننا نحينا الدين جانباً وأننا اتجهنا إلى التمييز بين الناس على أساس تباين البشرة والشكل والملمح بحيث لا يتمتع أصحاب الشعرالأسود (مثلاً) أو العيون الرمادية بالامتيازات التى يتمتع بها المواطنون الآخرون ، كما لا يتمتعون بحق الشراء أو البيع ، أو العيش بأموالهم ، ولا يحق للآباء تعليم أبنائهم فى مدارس الحكومة . كما أنه مفروض عليهم إما أن يستبعدوا من الانتفاع بالقانون أو أن يتعاملوا مع قضاة متميزين – هل يتشكك أحد فى أن هؤلاء الأشخاص الذين يتميزون عن الآخرين بلون شعرهم وعيونهم يتحدون بسبب الاضطهاد المشترك ويشكلون خطورة على الحاكم مثل أولئك الذين يتحدون بسبب الدين ؟ قد يتحد البعض من أجل التجارة والربح ، وقد يتجمع آخرون فى نوادى الخمور بسبب البطالة . إن الجوار يجمع البعض والدين يجمع آخرين . ولكن ثمة عامل يوحّدالناس لإثارة الفتنة وهو القهر .

قد تتساءل وتقول : هل يلتقى الناس فى القداس الإلهى ضد إرادة الحاكم ؟ جوابى على هيئة سؤال : لماذا ضد إرادته؟ أليس من المشروع ومن الضرورى وجوب اللقاء ! هل تقول ، ضد إرادته ؟ هذا ما أعترض عليه ، وهذا هو جذر جميع الشرور . لماذا تكون معاناة التجمعات فى كنيسة أقل منها فى المسرح أو السوق ؟ إن أولئك الذين يلتقون ليسوا أكثر شراً أو أكثر هياجاً من أولئك الذين يتجمعون فى مكان آخر . سبب ذلك أنهم موضع إساءة ، وبالتالى يجب عليهم أن يتألموا . استبعد التحيز الذى يعانون منه فى مسائل الحق المشترك ، وغيِّر القوانين ، واحذف العقوبات التى يتعرضون لها والوضع يصبح آمناً وهادئاً . بل إن أولئك الذين ينفرون من دين الحاكم يعتقدون أنهم أكثر التزاماً بالمحافظة على سلام الدولة لأن وضعهم أفضل فى هذا المكان منه فى أى مكان آخر ، وأن كل المجامع المستقلة والعديدة مثل حراس السلام ستراقب بعضها البعض بحيث يمتنع أى تجديد أو تغيير فى شكل الحكومة وذلك لأنهم لا يأملون فيما هو أفضل من ذلك ، أعنى مساواتهم بالآخرين تحت مظلة حكومة عادلة ومعتدلة. فإذا كانت الكنيسة التى تتفق مع الأمير دينياً ينظر إليها على أنها السند الرئيسى لأية حكومة مدنية ، وليس من سبب لذلك سوى أن الأمير عطوف وأن القوانين ملائمة لها . نقول إذا كان ذلك كذلك فكم تكون عظمة الأمان التى تتسم بها الحكومة التى يكون فيها الرعايا الطيبون ، أياً كانت الكنائس التى ينتمون إليها ، من غير تمييز بسبب الدين ، متمتعين بعطف الأمير عليهم وبمنافع القوانين ، وكم تكون الحكومة هى السند والمحافظة عليها ، وحيث لا أحد يخشى قسوة القوانين سوى أولئك الذين يؤذون جيرانهم ويسيئون إلى السلام المدنى ؟

والآن نحن نقترب من الخاتمة فنقول إن كل إنسان له نفس الحقوق التى للآخرين . فهل من المسموح به أن تكون عبادة الله على نمط الكنيسة الرومانية ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فمن المسموح إذن عبادة الله على نمط الكنيسة البروتستانتية فى جنيف . وهل من المسموح به التكلم باللاتينية فى الأسواق ؟ فإذا كان الأمر كذلك فليكن كذلك فى الكنيسة . وهل من المشروع لأى إنسان وهو فى مسكنه أن يركع ويقف ويجلس ويكون فى أى وضع جسمانى ، ويلبس ملابس بيضاء أو سوداء ، قصيرة كانت أو طويلة ؟ وليكن من المصرح به لأى إنسان أن يأكل الخبز ويشرب النبيذ أو يغتسل بالماء فى الكنيسة . وفى إيجاز يمكن القول بأنه إذا كان القانون ينص على حرية التعامل مع الأشياء فى المناسبات العامة للحياة فلتبق هذه الحرية ، فى كل كنيسة ، فى العبادة الإلهية . ولنجنّب حياة الإنسان أو بدنه أو بيته أو عقاره، الآلام الناشئة عن التحيز . هل فى إمكانك قبول المذهب المشيخى ؟ ولماذا لا تترك الحرية للمذهب الأسقفى . إن السلطة الكنسية سواء أدارها شخص واحد أو عدة أشخاص ، هى هى فى كل مكان . إنها لا تشرّع للأمور المدنية ، وليس لها أية قوة قهرية ، ولا علاقة لها بالثروات والدخول .

إن التجمعات الكنسية والمواعظ تزكيها الخبرة اليومية والقبول الشعبى. إنها مقبولة من صنف معين من الناس له قناعة محدودة ، فلماذا لا تكون مقبولة من الكل؟ فإذا حدث فى إحدى الاجتماعات الدينية ما ينم عن التآمر على السلام العام فلابد من إنزال نفس العقاب الذى ينصب على نفس الحدث إذا ما تم فى السوق . فهذه الاجتماعات ينبغى ألا تكون محرمة على المنشقين وأصحاب الفحشاء . كما أنه لا ينبغى أن تكون الاجتماعات فى الكنيسة أقل شرعية من الاجتماعات فى الصالونات . ولا ينبغى أيضاً أن

تكون بعض الرعايا أكثر احتراماً وإجلالاً من البعض الآخر . فكل إنسان يُحاسب على أفعاله . وليس من المقبول أن يكون أحد الأفراد موضع شك أو معرّة بسبب خطأ ارتكبه شخص آخر . والمتآمرون والقتلة واللصوص والنشالون والزناة والأفاكون أياً كانت كنائسهم التى ينتمون إليها ، سواء كانت وطنية أو لم تكن ، يجب أن يعاقبوا ويقمعوا . أما الذين عقيدتهم سلامية وسلوكهم نقى وبلا لوم فيجب أن يعاملوا على قدم المساواة مع زملائهم الآخرين . ولذلك فإذا كان مصرحاً للمعلمين بعقد اجتماعات جادة ، وإقامة احتفالات ، وممارسة العبادة فيجب أن تكون هذه الأمور برمتها مصرحًا بها للمشيخيين والمستقلين والأرمنيين والكويكرز وغيرهم بنفس القدر من الحرية . وإذا كان فى إمكاننا الحديث بصراحة ووجها لوجه فيجب ألا تسلب الحقوق المدنية فى الدولة من أى إنسان بسبب ديانته . والإنجيل لا يأمرنا بشئ من هذا القبيل ، فالكنيسة ترفض أن «أُدين الذين من خارج» (كو١، إصحاح ٥ : ١٢) وكذلك الدولة التى تضم ، بلا تمييز ، كل مَنْ هو أمين ومسالم ومُجد . هل نعانى من الوثنى عندما يتعامل معنا بالتجارة ، ولا نعانى منه عندما يصلى ويعبد الإله؟ فإذا سمحنا لليهود بأن يمتلكوا منازل مثلنا فلماذا لا نسمح لهم بأن يكون لهم كنيست ؟ هل عقيدتهم أكثر زيفاً ؟ أم أن السلام المدنى مهدد أكثر عندما يجتمعون فى أماكن عامة بدلاً من اجتماعهم فى منازلهم ؟ ولكن إذا أصبحت هذه الأمور مباحة لليهود والوثنيين فإن أحوال المسيحيين فى أى مكان لن تكون أكثر سوءاً من أحوالهم فى دولة مسيحية .

قد يكون ردك بالإيجاب لأنهم أقرب إلى الانشقاق واللجاجة والحروب المدنية . وجوابى هو على النحو الآتى : هل هذا الخطأ هو خطأ الدين المسيحى؟ إذا كان ذلك كذلك فإن الدين المسيحى يكون أسوأ الأديان جميعاً.

ويترتب على ذلك ألا يؤمن به أى إنسان أو أن يكون مسموحاً به فى أية دولة. لأنه إذا كان هذا الدين فذاً فى أن يكون مزعجاً ومدمراً للسلام المدنى فإن الكنيسة ذاتها التى نخرط فيها الحاكم لن تكون بريئة على الدوام . ولكننا أبعد الناس عن القول بهذا الكلام عن هذا الدين الذى هو أقوى خصم للشراهة والطمع والشقاق واللجاجة والشهوات الفاحشة ، والذى هو أكثر الأديان تواضعاً ومحباً للسلام . علينا إذن البحث عن سبب آخر لهذه الشرور التى تُلصق بالدين . وإذا كان بحثنا صائباً فإننا سنلحظ أن السبب كامن فى القضية التى أتناولها . إن السبب لا يكمن فى تعدد الآراء (التى لا يمكن تجنبها) وإنما فى نبذ التسامح إزاء أولئك الذين يخالفوننا الرأى . وهذا النبذ هو الذى أفضى إلى الحروب التى سادت العالم المسيحى بسبب الدين . إن قيادات الكنيسة التى يحركها الجشع والشهوة النهمة فى التحكم إنما هى مستندة فى ذلك إلى الطموح والشره للحكام . وقد دفعتهم الخرافات التى تستسلم لها الجماهير الطائشة إلى الغضب من أولئك الذين انشقوا عليهم وذلك بأن قالوا لهم إن المنشقين والهراطقة ينبغى أن يجردوا من ممتلكاتهم ويقتلوا ، وهو قول يأتى على الضد من قوانين الإنجيل وقواعد المحبة . وبذلك يخلطون بين مؤسستين هما فى حد ذاتهما متمايزتان تمام التمايز ؛ وأعنى بهما الكنيسة والدولة . وحيث إنه من الصعوبة بمكان على بشر أن يعانوا من نزع ممتلكاتهم التى حصلوا عليها بعرق جبينهم ، وأن يكونوا فريسة لآخرين يتسمون بالعنف والنهب وعلى الأخص عندما يكونون بلا لوم ، وأن هذا الأسلوب الذى يعاملون به لا صلة له بتشريعات الحاكم ولكن بضمير كل إنسان على حدة حيث يكون سلوكه موضع حساب من الله ، فماذا نتوقع من هؤلاء البشر الذين يزداد ضجرهم من الشرور الواقعة عليهم إلا أن يعتقدوا، فى نهاية المطاف ، أنه من المشروع لهم مقاومة القوة بالقوة ، والدفاع عن حقوقهم الطبيعية (التى لايمكن أن تُهدر بسبب الدين) بالسلاح على قدرالمستطاع؟ لقد كان هذا هو المسار الطبيعى للأمور .

والأدلة على ذلك واضحة ومتوفرة فى التاريخ . أما كونه سيظل هكذا فى مستقبل الأيام فمسألة واضحة كذلك بالنسبة إلى العقل . ولا يمكن أن يكون الحال على غير ذلك طالما كان مبدأ الاضطهاد الدينى مهيمناً على عقل الحاكم والشعب ، وطالما ظل أولئك الذين تقع على عاتقهم أن يكونوا الداعين إلى السلام والوفاق فى حالة إثارة البشر ، بكل ما أوتوا من فن وقوة ، لكى يدفعوهم إلى حمل السلاح وإلى دق طبول الحرب . أما كون الحكام ملزمين بالمعاناة من قبل مثيرى الفتنة ومعوقى تحقيق السلام العام فهو أمر يدعو إلى الدهشة إذا لم يتضح لنا أنهم قد حرضوا الحكام على المشاركة فى النهب والسلب، ومن ثم وجدوا أنه من المناسب استغلال شهواتهم وكبريائهم من أجل زيادة نفوذهم . فمَنْ منا لا يرى أن هؤلاء الناس الطيبين هم أقرب إلى أن يكونوا وزراء فى الحكومة من أن يكونوا كهنة الإنجيل ، وأنهم بمداهنتهم لمطامع الأمراء وأصحاب السلطة وتأييدهم لسيطرتهم فإنهم يحاولون ، بكل ما أوتوا من قوة ، تنمية الطغيان فى الدولة وإلا فإنهم يعجزون عن تأسيسه فى الكنيسة ؟ وهذا هوالاتفاق التعس القائم بين الكنيسة والدولة . أما إذا قنع كل منهما بالبقاء فى داخل حدوده – الدولة ترعى الرفاهية الدنيوية للدولة والكنيسة تنشغل بخلاص النفوس – فإنه من المحال أن يحدث بينهما شقاق . فإن الإله الضابط للكل ، الذى نتضرع إليه ، يضمن التبشير بإنجيل السلام ، وأن الحكام المدنيين الذين هم أكثر اهتماماً بإحداث التوافق بين ضمائرهم والقانون الإلهى ، وأقل حرصاً على ربط ضمائر البشر بالقوانين البشرية يمكنهم ، على غرار آبائهم ، توجيه اجتماعاتهم ومحاولاتهم لتنمية الرفاهية المدنية لجميع الأطفال إلا الذين يتسمون بالعناد وعدم الانصياع وإحداث الأذى لأقرانهم ، وأن رجال الكنيسة الذين يتباهون بأنهم خلفاء الرسل ويسيرون فى أعقابهم بسلام وتواضع من غير تدخل فى شئون الدولة يمكنهم أن يتفرغوا تماماً لخلاص النفوس .

وداعــــــــاً

ربما لا يجانبنا الصواب إذا ما أضفنا بضع كلمات عن الهرطقة والانشقاق . إن التركى (المسلم) ليس هرطيقًا أو منشقاً بالنسبة إلى المسيحى ، بل إنه لا يمكن أن يكون كذلك . وإذا تحول امرؤ من الإيمان المسيحى إلى الإسلام فإنه لا يصبح هرطيقًا أو منشقاً ، بل يصبح مرتداً وكافراً . وهذه مسألة ليست موضع شك من أحد على الإطلاق ، ويلزم من ذلك ألا يكون أصحاب المعتقدات المتباينة هراطقة أو منشقين بالنسبة إلى بعضهم البعض .

ولهذا فعلينا البحث عن ماهية أولئك الذين يدينون بدين معين . ومن البيّن ، فى هذه المسألة ، أن الذين يؤمنون بإيمان واحد وعبادة واحدة هم من دين واحد وأن الذين لا يؤمنون بنفس هذا الإيمان وهذه العبادة هم من أديان أخرى . لأنه لما كان كل شئ يتعلق بذلك الدين قائماً فى قانونه فإنه يلزم من ذلك أن الذين يتفقون على نفس القانون يتفقون على نفس الدين . والعكس بالعكس .

وتأسيساً على ذلك فإن الأتراك (المسلمين) والمسيحيين من ديانتين متباينتين لأن الكتاب المقدس ، عندالمسيحيين ، هو قاعدة ديانتهم . والقرآن ، عندالمسلمين ، هو كذلك . ولنفس السبب يمكن وجود أديان متباينة بين المسيحيين . فعلى الرغم من أن البابويين واللوثريين يؤمنون بالمسيح ، وبالتالى فهم مسيحيون ، إلا أن ديانة كل منهما متباينة . فاللوثريون لا يعترفون إلا بالكتاب المقدس كقاعدة وأساس لديانتهم ، أما البابويون فيضيفون إلى الكتاب المقدس التقاليد وقرارات البابوات ويتخذون منها

جميعاً قاعدة لديانتهم . وكذلك الحال بالنسبة إلى مسيحيى القديس يوحنا (كما يسّمون) ومسيحيى جنيف ، إذ ديانة كل منهما متباينة لأن الأخيرين يتخذون من الكتاب المقدس قاعدة لديانتهم أما الأولون فيضيفون التقاليد .

وتأسيساً على ذلك يلزم أولاً أن الهرطقة انفصال يحدث فى المشاركة الكنسية بين أناس من دين واحد بسبب القول بآراء ليست واردة فى القاعدة نفسها . ويلزم ثانياً أنه بين الذين لا يعترفون إلا بالكتاب المقدس كقاعدة لإيمانهم فإن الهرطقة انفصال يحدث فى المشاركة المسيحية بسبب آراء ليست واردة صراحة فى الكتاب المقدس . وهذا الانفصال يمكن حدوثه بأسلوبين :

١ - عندما ينفصل القسم الأكبر ، أو الأقوى المدعم برعاية الحاكم ، ويُمنع القسم الباقى من المشاركة معه لأنه لا يؤمن بآراء معينة لم يرد ذكرها صراحة فى الكتاب المقدس ، وذلك لأنه لا قلة عدد المفصولين ، ولا سلطة الحاكم هى التى تجعل من الإنسان هرطيقاً ، بل الهرطيق هو ذلك الذى يشق الكنيسة إلى أقسام ، ويبتكر أسماء وعلامات للتمييز ، ويتعمد إحداث انفصال بسبب هذه الآراء .

٢ - عندما ينفصل إنسان عن المشاركة الكنسية لأن الكنيسة لا تعترف بآرائه التى لم ترد صراحة فى الكتاب المقدس .

إن كلاً من هذيْن القسمين هرطيق لأنه أخطأ فى الأساسيات ، وأخطأ كذلك ، بعناد ، فى حق المعرفة ، وبالتالى فإنه قد أحدث شقاقاً فى الكنيسة ، ولأنه على الرغم من أنه قد أقر بأن الكتاب المقدس هو الأساس الوحيد للإيمان فإنه قد أضاف أسساً جديدة لم تكن واردة فى الكتاب المقدس ،

ولأن الآخرين لم يعترفوا بهذه الإضافات ، ولم يؤسسوا عليها شيئاً كما لو كانت ضرورية وأساسية ، وبالتالى فإنه قد أحدث انفصالاً فى الكنيسة إما بانسحابه أو بطرده للآخرين .

ولا معنى عنده لأن يقال له إن إيمانه يتفق مع الكتاب المقدس ومع النعمة المعطاة له ، لأنه إذا كان إيمانه وارداً صراحة فى الكتاب المقدس فليس ثمة مشكلة ، لأن هذا الإيمان معترف به من قبل جميع المسيحيين . ولكن إذا قال بأن بنود إيمانه هى نتائج مستنبطة من الكتاب المقدس فمن المؤكد أنه على صواب عندما يعتقد بأن مثل هذه البنود تبدو متفقة مع قاعدة الإيمان .

إلا أنه يخطىء إذا فرض هذه البنود على أولئك الذين لا يبدو لهم أنها عقائد دينية . ويكون هرطيقًا إذا ما أحدث شقاقاً بسبب هذه العقائد التى ليست أساسية . وأنا لا أعتقد فى وجود إنسان يصل إلى درجة من الجنون تفضى به إلى الجرأة فى القول بأن استنباطاته وتأويلاته للكتاب المقدس هى من وحى الله ، وبأنه يساوى بين صياغته لبنود الإيمان كما يتخيلها وبين سلطة الكتاب المقدس . وأنا أقر بأن ثمة قضايا تتفق بوضوح مع الكتاب المقدس وليس فى إمكان أحد أن ينكر أنها مستنبطة منه . ومن هنا ليس ثمة مشكلة . وأنا لا أقول قولى هذا إلا لأعلن أنه مهما يبدو لك أن هذا الرأى أو ذاك مستنبط من الكتاب المقدس فإنه لا يحق لك بالتالى أن تفرضه على الآخرين بدعوى أنه بند ضرورى من بنود الإيمان إلا إذا كنت على قناعة بأن الآخر لديه بند الحق فى أن يفرض عليك آراءً بنفس الأسلوب ، وأن تضطر إلى تقبل جميع الآراء المتباينة والمتناقضة التى يؤمن بها اللوثريون والكالفنيون واللواميون والمعمدانيون والطوائف الأخرى التى اعتاد مبتكرو الرموز والمذاهب والعقائد أن يعلنوها للآخرين على أنها استنتاجات –

أصيلة وضرورية – من الكتاب المقدس . وأنا أعجب من هؤلاء الذين يسرفون في عنادهم عندما يعتقدون أن في استطاعتهم شرح البنود اللازمة للخلاص بأسلوب أكثر وضوحاً من أسلوب الروح القدس الذي هو حكمة الله الأبدية واللامتناهية .

كفانا ، إذن ، الحديث عن الهرطقة التي لاتتعلق ، طبقا للاستعمال الجاري ، إلا بالعقيدة . ودعنا نتناول الشقاق الذي هو قريب الشبه بالهرطقة ، لأنه يبدو لي أن هاتين الكلمتين تعنيان انفصالاً بلا أساس يحدث في المشاركة الكنسية بسبب أمور ليست ضرورية . ولكن لما كان الاستعمال الذي هو القانون الأعلى للغة قد حدّد أن الهرطقة عبارة عن أخطاء ترتكب في حق الإيمان ، وأن الشقاق يرتكب في حق العبادة فإنه ينبغي التمييز بينهما على هذا النحو .

الشقاق ، إذن ، للأسباب المذكورة آنفاً ، ليس إلا انفصالاً يحدث في المشاركة الكنسية بسبب شيء ليس ضروريا سواء في العبادة الإلهية أو النظام الكنسي . ويترتب على ذلك أنه ليس ثمة عبادة أو نظام يمكن أن يُعد ضرورياً للمشاركة المسيحية إلا إذا كان المسيح هو المشرّع له ، أو الرسل بوحي من الروح القدس وبألفاظ صريحة .

وفي إيجاز يمكن القول بأن مَنْ لا ينكر تعاليم الكتاب المقدس الصريحة أو مَنْ لا يُحدث انفصالا بسبب أمر ليس وارداً بوضوح في النص المقدس لايمكن أن يكون هرطيقًا أو منشقاً سواء في الفعل أو في الحق ، مهما طعنت فيه أية طائفة من الطوائف المسيحية ، وأعلن بعضها أو كلها أن هذا الأمر ليس وارداً في المسيحية الحقة . وكان من الممكن شرح كل ذلك على نحو أفضل من ذلك ، ولكننا نكتفي بهذه الإشارات الموجزة إلى مَنْ على شاكلتك .

المشروع القومى للترجمة

اللغة العليا	جون كوين	أ. د. أحمد درويش
الوثنية والإسلام	مادهو بانيكار جى. ام	أ. أحمد فؤاد بلبع
التراث المسروق	جورج/ جيمس	ت : شوقى جلال
كيف تتم كتابة السيناريو	اتى كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : د. محمد علاء الدين منصور
اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : د. سعد مصلوح/ د. وفاء كامل فايد
العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الانطاكى
مشعلوا الحرائق	ماكس فريش	ت : د. مصطفى ماهر
التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : د. محمود محمد عاشور
خطاب الحكاية	جيرار جينيت	ت : محمد معتصم وآخرون
مختارات	فيسوافا شمبيوريسكا	ت : د. محمد هناء عبدالفتاح
طريق الحرير	ديفيد براءستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
ديانة الساميين	روبرتسون سميث	ت : عبد الوهاب علوب
التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
حركات الفن المعاصر	ادوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : د. لطفى عبد الوهاب يحى/ د. فاروق القاضى/ د. حسين الشيخ/ د. منيرة كروان / د. عبد الوهاب علوب
واحة سيوة وموسيقاها		ت : محمد جمال عبد الرحيم
تجلى الجميل	هانز جورج جادامر	ت : سيد توفيق
المثنوى	جلال الدين الرومى	ت : د. إبراهيم الدسوقى شتا
ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : د. بكر عباس
مصادر دراسة التاريخ الإسلامى		
النظريات الحديثة للسرد	والاس فاوتن	ت : د. حياة جاسم

المشروع القومى للترجمة
(تحت الطبع)

مختارات	فيليب لاركين	ت : د. محمد مصطفى بدوى
الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : د. طلعت شاهين
الأعمال الكاملة	جورج سفيريس	ت : د. نعيم عطية
قصة العلم	ج. ج. كرواثر	ت : د. يمنى طريف الخولى/ د. بدوى عبد الفتاح
خوخة وألف خوخة	صمد بهرنكى	ت : د. ماجدة محمد على
مذكرات رحالة	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
اللهب المزدوج	اكتافيو باث	ت : المهدى أخريف
التنوع البشرى الخلاق		ت : نخبة
ما بعد المركزية الأوربية	بيتر جران	ت : د. محمد عاطف أحمد السيد/ إبراهيم فتحى سليمان/ محمود ماجد
الانقراض	ديفيد روس	ت : د. مصطفى إبراهيم فهمى
قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : د. محمود السيد
التراث المغدور	روبرت دونيا جون فاين	ت : أحمد محمود
الرواية العربية	روجر ألن	ت : د. حصة عبد الرحمن منيف

إن التسامح ينطوى على نقيضه ، وهو عدم التسامح ، وهذه هى إشكالية التسامح ، إذن تناول قضية التسامح يستلزم بالضرورة تناول قضية التعصّب . بيد أن هذا التخوف قد زال بحكم ضرورة مواجهة التعصّب .

إنها قضية ليست جديدة ، ومع ذلك لها أهمية خاصة فى العالم الحديث لسببين : إن التسامح الثقافى يتجاوز التناول التقليدي على أنه دينى فحسب . وثانيا لأن هذه القضية هى المدخل الرئيسى إلى تقدم المجتمعات .

والسؤال ، إذن :

هل فى الإمكان رفع المفارقات وما تنطوى عليه من تناقض ؟ جواب هذا السؤال يستلزم العودة إلى الجذور ، ولكن أية جذور ؟ هل هى جذور التسامح أم جذور عدم التسامح ؟

أعتقد أن العودة المطلوبة هى العودة إلى جذور عدم التسامح أو بالأدق التعصّب لأنه هو الذى كان سائداً ولايزال . فالإنسان البدائى هو الذى ابتكر فكرة «التابو» . والتابو يعنى أن ثمة أشخاصا أو أشياء غير حية قد عُزلت عن العالم وأصبحت «مقدسة» ؛ أى غير قابلة للنقد وإلا فالتعذيب أو الموت لمن يجرؤ على النقد . ومن هذه الوجهة فإن التابو ينطوى على أمر مطلق بالمعنى السلبى ، أى «لاتقتل» ، ومن ثم فأساس التابو هو الفعل الممنوع .

وإذا طرحنا هذه الأفكار فى إطار التاريخ البشرى نحصل على الآتى : «التعصّب هو النتيجة الحتمية لمفهوم التابو» .